جامعة قطر

كلّيّة الآداب والعلوم

نظريّة الأمثليّة: دراسة تطبيقيّة على ظواهر تركيبيّة من اللّغة العربيّة

إعداد

نور الزّايد

قُدّمت هذه الرّسالة استكمالًا لمتطلّبات

كلّيّة الآداب والعلوم

للحصول على درجة الماجستير في

اللغة العربية وآدابها

يونيو 1443 /2022

2022 ©. نور الزّايد. جميع الحقوق محفوظة.

لجنة المناقشة

استُعرضت الرّسالة المقدّمة من الطّالبة نور الزّايد بتاريخ تاريخ مناقشة الرسالة، وَوُفِقَ عليها كما هو آتٍ:

نحن أعضاء اللّجنة المذكورة أدناه، وافقنا على قبول رسالة الطّالبة المذكور اسمها أعلاه. وحسب معلومات اللّجنة فإنّ هذه الرّسالة تتوافق مع متطلّبات جامعة قطر، ونحن نوافق على أن تكون جزءًا من امتحان الطّالبة.

د. سميّة المكّيّ

المشرف على الرّسالة

الاسم

مناقش

الاسم

مناقش

الاسم

مناقش

تمّت الموافقة:

الدّكتور أحمد الزّتحري ، عميد كلّيّة الآداب والعلوم

المُلخَّص

نور الزّايد، ماجستير في اللغة العربية وآدابها:

يونيو 2022.

العنوان: "نظريّة الأمثليّة: دراسة تطبيقيّة على ظواهر تركيبيّة من اللّغة العربيّة".

المشرف على الرّسالة: د. سميّة المكّيّ.

يرنو هذا العمل إلى تعريف القارئ العربيّ بنظريّة الأمثليّة؛ الّتي تعدّ إحدى النّظريّات اللّسانيّة الحديثة وتنضوي تحت مظلّة النّحو الكلّيّ، وقد ذاع صيتها بعد أن قدّمها كلّ من Alan Prince & Paul Smolensky عام 1993، ثمّ تطوّرت بعد ذلك على يد Prince & McCarthy. تولي نظريّة الأمثليّة مفهوم "القيد" عناية بالغة؛ إذ إنّها ترى أنّ النّحو يتألّف من مجموعة من القيود الكلّيّة الّتي تتميّز بمرونتها وتعارضها الشّديد. وتشتغل هذه النّظريّة وفق مبدأَي التّرجيح والمفاضلة بين الخيارات واصطفاء الخيار الأمثل الّذي يرضي أكبر عدد ممكن من القيود.

وفي إطار سعينا إلى التّعريف بنظريّة الأمثليّة في البيئة العلميّة النّاطقة باللّغة العربيّة، سنقوم باستثمار المعرفة العلميّة المتجدّدة في اللّسانيّات الحديثة، وفي الوقت ذاته سنوظّف في هذا العمل ما يزخر به التّراث النّحويّ العربيّ من مقاربات تتعلّق بالتّرتيب الهرميّ لمبادئ العمل الإعرابيّ والقيود المسيّرة لاشتغالها، متّبعين في الأثناء المنهج الافتراضيّ الاستنتاجيّ. وفيما يخدم ذلك سيكون هذا البحث مبنيًّا على وجود قسمين؛ أحدهما: نظريّ يشمل الفصلين الأوّل والثّاني؛ الّذَين سيكون الحديث فيهما عن أصول نظريّة الأمثليّة ومبادئها، وعن القيود على العمل الإعرابيّ تتخلّلهما أمثلة اختباريّة توضّح الإطار النّظريّ المعتمد، وآخر تطبيقيّ؛ يضمّ الفصلين الثّالث والرّابع؛ اللّذَين سنقارب خلالهما بنيتي الاشتغال والتّنازع مقاربة أمثليّة.

ABSTRACT

Optimality Theory: An applied study on Arabic language syntactic aspects

This research aims to introduce the Arabic reader to the Optimality Theory, which is one of the modern linguistic theories that lie under the Universal Grammar umbrella. This theory became well recognized when it was introduced by Alan Prince & Paul Smolensky in 1993 and developed afterwards by Prince & McCarthy. OT pays great attention to the concept of "constraint", as it sees that grammar consists of a set of universal constraints, which are violable and highly conflicting. In the principle of work, this theory is based on the principles of comparison between options to select the optimal option that satisfies the largest number of possible constraints.

In our endeavor to introducing OT to the Arabic-speaking scientific environment, we will invest the renewed scientific knowledge in modern linguistics, and at the same time we will employ in this work the traditional Arabic grammatical approaches related to the hierarchical principles and constraints, while following the Hypothetic deductive method.

To achieve that, this research will be divided to two sections; the first section being theoretical; includes the first and second chapters, in which we will talk about the origins and principles of OT, and the constraints on the Arabic Case Theory. The second section on the other hand is practical; includes the third and fourth chapters, in which we will approach the structures of Al-ishtigaal and Attanazuʕ from an optimal perspective.

شكر وتقدير

بدايةً، أودّ أن أُعرب عن تقديري لدعم جامعة قطر في توفير كافّة الاحتياجات اللّازمة لتحقيق متطلّبات هذه الدّراسة. دمتِ رمزًا للعلم والنّهضة ما حيينا.

أمّا بعد، فلا يسعني إلّا أن أتقدّم بأسمى كلمات الشّكر والتّقدير إلى الّتي تركت بصمتها جليّةً على نجاح هذه الدّراسة؛ الدّكتورة الفاضلة سميّة المكّيّ. فلولا دعمك الدّائم، لما كنتُ هُنا اليوم. دُمتِ سِراجًا مُنيرًا لطلبة العلمِ.

وأتقدّم أيضًا بخالص الشّكر لأساتذة قسم اللّغة العربيّة في جامعة قطر، فردًا فردًا، والمتمثّلين بالدّكتور الفاضل رشيد بوزيّان، رئيس قسم اللّغة العربيّة، بورِكت جهودكم، ودام عطاؤكم.

وفي النّهاية، أتقدّم بالشّكر الوفير لملجئي الآمن، عائلتي الّتي ما بَرِحت تدعمني، وتشُدُّ أزري حتى خططتُ آخر حروف هذه الدّراسة، أدامكم الله عونًا وسندًا.

ولا أنسى رفيقات دربي اللّاتي كُنَّ معي في السّرّاء والضّرّاء، فلا كلمات تعبّر عن مدى امتناني لهنّ.

شكرًا لكلّ العقول البرّاقة التي مدّت هذا العمل بالنور. بفضل الله ثم بفضلكم، صار الحلم حقيقة.

قائمة المختصرات

أث: أثر.

اس: اسم.

ح: حرف.

ذ، ز: قرائن إحاليّة.

ض: ضمير.

عا: عامل.

ف: فعل.

فا: فاعل.

م: مبدأ.

مع: معمول.

مف: مفعول.

Ø: مقولة فارغة.

*: لانحويّة.

!* : خرق حاسم للقيد، ويحدث عندما تُخرَق القيود الأعلى مرتبة في التّنظيم الهرميّ.

الفهرس

شكر وتقدير.....ج

قائمة المختصرات.....ح

المقدّمة 1- 6

الفصل 1: نظرّية الأمثليّة: أصولها ومبادئها.....7 - 33

1.1 إشكال ترجمة المصطلح.....7 - 10

2.1 نشأة نظريّة الأمثليّة.....10 - 13

3.1 فرضيّات الأمثليّة.....13 - 15

4.1 هندسة النّحو في نظريّة الأمثليّة.....15 - 16

5.1 نظريّة الأمثليّة والشّبكات العصبيّة.....16 - 17

6.1 قيود نظريّة الأمثليّة.....17 - 22

7.1 أهمّ تصوّرات الأمثليّة.....22 - 28

8.1 المعرفة اللّسانيّة واستخدامها في ضوء مفهوم الأَمثَلَة.....28 – 32

الفصل 2: القيود على العمل الإعرابيّ.....34 - 53

1.2 العامل وتصنيفه.....35 - 37

2.2 المبادئ والقيود الخاصّة بالبنية العامليّة الإعرابيّة.....37 - 52

الفصل 3: مقاربة أمثليّة لبنية الاشتغال..... 54 - 76

1.3 تعريف الاشتغال.....56 – 55

2.3 الاشتغال بين البصريّين والكوفيّين.....57 – 56

3.3 المقاربة الهرميّة النّحويّة للبنية الاشتغاليّة.....59 – 57

4.3 الأوجه الممكنة للبنية الاشتغاليّة في اللّغة العربيّة.....63 – 59

5.3 تفسير البنية الاشتغاليّة في ضوء نظريّة الأمثليّة.....75 – 63

الفصل 4: مقاربة أمثليّة لبنية التّنازع.....93 – 77

1.4 تعريف التّنازع.....81 – 78

2.4 المقاربة النّحويّة لبنية التّنازع.....85 – 81

3.4 مقاربة أمثليّة لبنية التّنازع.....93 – 85

الخاتمة.....97 – 94

قائمة المصادر والمراجع.....103 – 98

المراجع باللّغة العربيّة.....100 – 98

المراجع باللّغات الأجنبيّة .....103 – 101

الملاحق.....112 – 104

الملحق رقم (أ): ملحق المقابِلات.....106 – 104

الملحق رقم (ب): ملحق المبادئ والقيود.....112 – 107

المقدّمة

ترنو النّظريّة إلى فهم الواقع ونمذجته، وكلّما ازداد تنوّع الواقع، ازداد سعي العلماء لمحاولة تفسير هذا الواقع وتمثّله من خلال نظريّات تفسّر أسباب هذا التّنوّع وتحاول اختزاله. واللّسانيّات بصفتها علمًا لا تخرج إبستمولوجيًّا عن هذا الإطار، ومن هنا أطلقَ اللّسانيّون نظريّاتٍ عديدةً لمحاولة إعادة بناء الواقع اللّغويّ. وتعدّ نظريّة النّحو الكلّيّ (Universal Grammar) إحدى هذه النّظريّات، وهي نظريّة في الكلّيّات المختزنة في الدّماغ البشريّ، وقد أصبح النّحو الكلّيّ تدريجيًّا مظلّة تندرج تحتها نظريّات ومقاربات تنتمي في أغلبها إلى التّيّار التّوليديّ؛ إذ إنّ هذه النّظريّات تتنافس فيما بينها لتحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاية التّفسيريّة؛ أي تفسير حقيقة المعرفة اللّغويّة إنتاجًا وفهمًا، ومن هذه النّظريات كانت نظريّة الأمثليّة (Optimality Theory).

إنّ حضورَ البعد العرفانيّ في نظريّة الأمثليّة كان من أبرز سماتها النّظريّة والفلسفيّة؛ ممّا جعل هذه النّظريّةَ مؤهّلةً أكثر من غيرها لتدخل أبحاث الذّكاء الاصطناعيّ؛ لأنّ الحوسبة الذّهنيّة الّتي يقوم بها المتكلّم أثناء ممارسة اللّغة تعدّ من أبرز تجلّيات الذّكاء الطّبيعيّ، وإذا ما تمكّنّا من تقديم تفسيرات وتحليلات مقنعة لكيفيّة اشتغال الذّكاء الطّبيعيّ في البناء اللّغويّ، سنتمكّن حينئذ من تصميمِ نماذجَ صناعيّةٍ تحاكي هذا الذّكاءَ الطّبيعيّ، ثمّ تحويل هذه النّماذج إلى خوارزميّات وبرمجيّات تساعد وحدات المعالجة الآليّة للبيانات اللّغويّة في الأجهزة الحاسوبيّة المصمّمة كلّيًّا أو جزئيًّا

للتّعامل مع اللّغة تلقّيًا وإنتاجًا على أن يقترب أداؤها في "الممارسة اللّغويّة" الآليّة من أداء المتكلّم الطّبيعيّ.

وانطلاقًا من أهمّيّة هذه النّظريّة ومكانتها في البحث اللّسانيّ الحديث، فقد وقعَ اختيارنا عليها خاصّةً أنّها لم تَحْظَ في الجامعات العربيّة بالأهميّة الّتي تستحقّها سواء في المناهج الدّراسيّة أو في المشاريع والأعمال البحثيّة. وفي إطار سعينا لتحقيق ما نهدف إليه في هذا البحث من التّعريف بنظريّة الأمثليّة (OT) وتطبيقاتها وتوطينها في البيئة العلميّة النّاطقة باللّغة العربيّة، سنقوم بالمزاوجة بين استثمارين اثنين؛ أوّلهما: استثمار المعرفة العلميّة المتجدّدة في اللّسانيّات الحديثة، وثانيهما: استثمار ما يزخر به التّراث النّحويّ العربيّ من مقاربات تتعلّق بالتّرتيب الهرميّ للأصول والقيود.

يفترض هذا البحث إمكانيّة تطبيق نظريّة الأمثليّة على ظواهر تركيبيّة من اللّغة العربيّة؛ إذ إنّنا سنجيب من خلال هذا العمل عن أسئلة من نوع:

- هل يجب أن تنتمي جميع القيود إلى القيود الكلّيّة؟ أم هي قيود للنّحو الخاصّ بكلّ لغة؟
- هل يمكننا أن نفترض أنّ أحكام الصّحّة واللّحن، والحُسن والقبح اللّغويّ بدرجاتها المختلفة يمكن اشتقاقها من التّفاعل الهرميّ بين قيود تنتمي إلى فئات مختلفة بعضها يتحكّم في بعض لضبط خصائص النّسق اللّغويّ واختياراته المثلى؟

- هل هناك تنظيم هرميّ ثابت للقيود؟ أم أنّ الأمر يتعلّق بتفاعل القيود الّذي سيقتضي تغييرًا في التّنظيم الهرميّ لها.
- فيمَ تشترك الأنحاء الخاصّة؟ وما الّذي يحقّق الاختلاف بينها؟

إنّ ما جاءت به نظريّة الأمثليّة قد يُعتبر طوق نجاة للظّواهر الّتي أرّقت اللّسانيين على مرّ السّنين؛ مثال على ذلك: الاختلاف في ترتيب الكلم؛ حيث إنّ القواعد الّتي جاءت بها نظريّة الأمثليّة مختلفة عمّا ساد في نظريّات أخرى. وعلى الرّغم من أنّ هذه النّظريّة لم تلقَ في الجامعات العربيّة التّفاعل الّذي يتناسب مع أهميّتها؛ فإنّ عددًا من الباحثين العرب كان لهم بعض الإسهام في استلهام أصول هذه النّظريّة وتطبيقها على بعض الظّواهر الصّوتيّة والصرفيّة؛ منها:

– دراسة (التّورابي، 2007) التي تحمل عنوان: " الإعلال في البحث اللّسانيّ المقارن: النّتائج والتّقييم" الصّادرة عن أعمال النّدوة الدّوليّة حول اللّغة العربيّة والنّظريات اللّسانية: الحصيلة والآفاق. والّتي عالج من خلالها الباحث ظاهرة الإعلال في اللّغة العربيّة؛ إذ بدأ هذه الدّراسة بذكر أهمّيّة الإعلال في النّحو العربيّ والصّرف، تلاه تقديم تحليلات لهذه الظّاهرة تبعًا لتصوّر الصّواتة القطعيّة، ثم العروضيّة، انتهاءً بتحليلها في ضوء الأمثليّة.

– دراسة (ابن يوسف، 2013) بعنوان: "العمليّات الفونولوجيّة في اللّهجة المستغانميّة الجزائريّة وفق النّظرية الأمثليّة" وهي رسالة ماجستير صادرة عن الجامعة الأردنيّة. لقد

كانت دراسة متكاملة من حيث الحديث عن العمليّات الفونولوجيّة الّتي تطرأ على بعض المقاطع الصّوتيّة في اللّهجة المستغانميّة، لكنّها كُتبت كاملة باللّغة الإنجليزيّة .

– دراسة (اخدجو، 2017) الّتي تحمل عنوان: "معالجة الأمثليّة للأفعال المعتلّة في اللّغة العربيّة" الصّادرة عن كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة في جامعة الحسن الثّاني. قدّمت الباحثة من خلال هذه الدّراسة تحليلًا للأفعال المعتلّة في ضوء نظريّة الأمثليّة، وقد خلصتْ من خلال دراستها هذه إلى إمكانيّة الإفادة من نظريّة الأمثليّة في معالجة ظواهر الفعل الصّرف – صوتيّة في اللّغة العربيّة.

تتّسم الدّراسات التي عرضناها آنفًا بالحداثة؛ إذ إنّها أُنجزت بعد الألفيّة الثّانية، وهذا متوقّع لأنّ النّظريّة في حدّ ذاتها تعدّ من أحدث ما تمّ التّوصّل إليه في مجال اللّسانيات. وبعد اطّلاعنا على الدّراسات الّتي أُنجزت في السّياق العربيّ، لاحظنا أنّ ما أُنجز كان إمّا في مجال الأصوات، أو الصّرف – ظاهرة الإعلال بالتّحديد – ورسائل الماجستير الّتي أُلّفت كانت على عيّنة من اللّغة العربيّة، لكنّها صيغت بالكامل باللّغة الإنجليزيّة، ممّا ولّد لدينا دافعًا أكبر كي نفيد القارئ العربيّ بتعريفه بهذه النّظريّة في مجال التّركيب.

وسنتّبع في عملنا هذا المنهج الافتراضيّ الاستنتاجيّ (Hypothetico – deductive method)؛ إذ إنّنا سننطلق من ملاحظة بعض القضايا التّركيبيّة في اللّسان العربيّ، لنبني افتراضنا الّذي يقوم على إمكانيّة تطبيق نظريّة الأمثليّة على

اللّسان العربيّ. وبناءً على القيود الّتي صاغتها الأمثليّة انطلاقًا من أمثلة معيّنة، سنختبر مدى كلّيّة هذه القيود باعتماد أبنية اختباريّة متنوّعة.

وبناءً عليه، سيكون عملنا مبنيًّا على قسمين أساسيّين؛ أمّا القسم النّظريّ: فسنعرض فيه نظريّة الأمثليّة؛ أصولها وقواعدها ومبادئها وفلسفتها، وهو ما يشتمل عليه الفصل الأوّل، وسنعرض في الفصل الثّاني القيود على العمل الإعرابيّ مستثمرين ما بلغه النّحو العربيّ من تنظير لهذه المسألة، وستُقارَب تصوّراتهم مقاربة أمثليّة، وأمّا القسم التّطبيقيّ التّحليليّ فسنخصّصه لتمحيص هذه النّظريّة اللّسانيّة بعرضها على نماذج من الظّواهر التّركيبيّة العربيّة للتّأكّد من قوّة تلك النّظريّة ومصداقيّتها العلميّة في ضوء ما تزخر به تلك الظّواهر من متغيّرات وخصوصيّات مميِّزة للّغة العربيّة، وسيمثّل هذا القسم الفصلين الثّالث والرّابع؛ سنتعرّض في الفصل الثّالث إلى بنية الاشتغال، الّتي وقع اختيارنا عليها لثرائها من الزّاوية الأمثليّة، فقد طرحت هذه البنية خلافًا في النّحو العربيّ؛ إذ اتّبع النّحاة في مقاربتها منهج المقارنة بين بنية الاشتغال والأبنية المشابهة لها. يتّضح هدفنا من المقاربة الأمثليّة لبنية الاشتغال في رصد الأسس الّتي انطلق منها النّحاة في مقاربتهم لهذه البنية واستكمال ما بدا لنا منقوصًا في النّحو العربيّ بما وصلت إليه نظريّة الأمثليّة. وسندرس في الفصل الرّابع التّنازع الّذي يعدّ مشغلًا طريفًا من مشاغل المقاربة الأمثليّة؛ لما فرضته طبيعة بنية التّنازع بسبب خرقها لأصل عامليّ يستلزم وحدة العامل، ممّا أدّى إلى تصنيفها من ضمن الأبنية المشكلة في النّحو

العربيّ. يتّضح هدفنا لهذا الفصل من خلال تعقّب ما توصّل إليه النّحاة في مقاربتهم لبنية التّنازع وإتمام ذلك بما توصّلت إليه نظريّة الأمثليّة في مقاربة هذه البنية.

الفصل 1: "نظريّة الأمثليّة: أصولُها ومبادئها"

مقدّمة الفصل:

لقد أفضى تنوّع الواقع اللّغويّ إلى ظهور نظريّات لسانيّة، هدف اللّسانيّون من خلالها إلى تنظيم هذا الواقع وإعادة بنائه. وتعدّ نظريّة الأمثليّة إحدى النّظريّات اللّسانيّة الحديثة الّتي تنضوي تحت مظلّة كبرى متمثّلة في النّحو الكلّيّ، ومظلّة صغرى تنسلّ عنها متمثّلة في التّيّار التّوليديّ. وقد ظهرت نظريّة الأمثليّة في بداية نشأتها للتّعامل مع المشاكل الفونولوجيّة الّتي ترى أنّ القيود النّحويّة محفوظة على الدّوام. لكن؛ سرعان ما انتشرت أفكارها في مجالات أخرى؛ من أشهرها: التّركيب الّذي سنخصّه بالبحث في عملنا هذا. سنقدّم في هذا الفصل نشأة هذه النّظريّة وفرضيّاتها وأهمّ قيودها وتصوّراتها.

1. 1 إشكال ترجمة المصطلح:

لقد ظهرت مقابِلات عدّة لمصطلح "Optimality Theory" في اللّسان العربيّ منها: نظريّة الأفضليّة، كما في دراسة (مراشدة& عبابنة، 2016) الّتي تحمل عنوان: "نظريّة الأفضليّة النّحويّة في القراءات القرآنيّة ظاهرة الحذف أنموذجًا: دراسة وصفيّة تحليليّة" الصّادرة عن مجلّة المنارة للبحوث والدّراسات. كما ظهر مقابِل آخر هو: نظريّة التّفاضليّة؛ كما في دراسة (القحطانيّ، 2018) المعنونة ب "الاحتكاكيّة في الأصوات السّاكنة والاشتقاقات الفونولوجيّة في اللّهجة السبزواريّة الفارسيّة: الطّبقيّة أو

التّوازي في النّظريّة التّفاضليّة". إلّا أنّ مقابل نظريّة الأمثليّة يعدّ المقابل الأكثر شيوعًا في العالم العربيّ، وقد ظهرت دراسات استخدمت هذا المقابل من مثل: دراسة (اخدجو، 2017) الّتي تحمل عنوان: "معالجة الأمثليّة للأفعال المعتلّة في اللّغة العربيّة"، ودراسة (ابن يوسف، 2013) بعنوان: "العمليّات الفونولوجيّة في اللّهجة المستغانميّة الجزائريّة وفق النّظريّة الأمثليّة"؛ وسنعتمد في دراستنا هذه مقابِل "نظريّة الأمثليّة".

إنّ ما جاء به ابن يوسف في دراسته باختيار مقابل "النّظريّة الأمثليّة" لا نجده اختيارًا موفّقًا؛ إذ إنّ هناك فرقًا بين نظريّة الأمثليّة و"النّظريّة الأمثليّة"؛ حيث إنّ هذا الأخير يشير إلى أنّها نظريّة أمثل من غيرها، وليس هذا هو المراد بالمعنى الأصليّ الّذي جاء في المؤلّفات الّتي كُتبت عنها، فهي نظريّة تبحث في الاشتقاق الأمثل.

أمّا عن عدم اعتماد مقابِل التّفاضليّة، فيعود إلى أنّ التّفاضل (Differential) مصطلح رياضيّ شاعَ استعماله في مجالَي الجبر والإحصاء، إذ يشير التّفاضل إلى: "فرع الرّياضيّات الّذي يبحث في المفاضلة أو المقارنة أو الموازنة بين جزئيّات كمّيتين بينهما ارتباط بإيجاد معدّل تغيّر إحداهما بالنّسبة للأخرى" (العايد وآخرون، 1989، 939). ولأنّ (Optimal) ليس المقصود به أن نفاضل بين الخيارات فحسب، وإنّما اختيار الأمثل من بينها، فقد اعتمدنا مقابِل "نظريّة الأمثليّة" بديلًا عنه.

وأمّا عن عدم استخدام مقابل "نظريّة الأفضليّة" فيعود ذلك إلى التّعريف اللّغويّ لمادّة (م ث ل) كما جاءت في المعاجم العربيّة؛ إذ إنّنا وجدنا أنّ مادّة (م ث ل) تشمل مادّة (ف ض ل) وتزيد عليها؛ وهذا ما يتّضح فيما يلي:

الأمثل هو: "الأفضل، وهو من أماثِلهم، وذوي مثالتهم. يُقال: فلان أمثل من فلان أي أفضل منه.. وقوله تعالى: {إِذ يقول أَمْثَلُهم طريقةً} (طه: 104)؛ معناه أَعْدَلُهم. وأَشْبهُهم بأَهل الحقّ؛ وقال الزّجّاج: أَمْثَلُهم طريقة أَعلمهم عند نفسه بما يقول" (ابن منظور– 1232 م – 1311 م –2007، 4134) فوجدنا من خلال المعجم أنّ ما جاء في مادّة (م ث ل) يتوافق مع محتوى نظريّة الأمثليّة.

وقد ظهر مصطلح الأمثل في البرنامج الأدنويّ متبلورًا في مصطلحَي: "التّصميم الأمثل" (Optimal design) و "الاشتقاق الأمثل" (Optimal derivation). أمّا التّصميم الأمثل للملكة اللّغويّة؛ فيفترض (Chomsky, 1995) أنّه الأمثل لأخذه بالحسبان العوامل العرفانيّة الخارجيّة المتمثّلة في: النّظام التّصوّريّ القصديّ، والنّظام الحسّيّ الحركيّ، وإدراجها ضمن تصميم الملكة اللّغويّة. وأمّا الاشتقاق الأمثل؛ فقد ربطه (Chomsky, 1995) بأطروحته الأساسيّة الّتي ميّزت البرنامج الأدنويّ، وهي الأطروحة الأدنويّة القويّة؛ الّتي تقول بأنّ اللّغة هي أمثل حلّ للمقروئيّة، والّذي يُقصد به: أنّ العوامل العرفانيّة الخارجيّة بنوعيها تفرض شروطًا على النّظام الحوسبيّ لينتج

أبنية مقروءة، فينتج النّظام الحوسبيّ اشتقاقًا أمثل مستجيبًا لشروط الأنظمة العرفانيّة الخارجيّة عن طريق إيجاد حلّ يلبّي من خلاله شروط المقروئيّة.

وبهذا يتّضح أنّ نظريّة الأمثليّة ما هي إلّا تطوير للنّظريّة التّوليديّة؛ إذ نلاحظ أنّ التّوليديّة والأمثليّة تتشاركان في الكثير من النّقاط ابتداءً بالفرضيّات وانتهاءً بالمفاهيم، فكلتاهما تتشاطران وجود كلّيّات في الذّهن البشريّ، كذلك الأمر بالنّسبة لدعمهما الرّؤية الفطريّة لاكتساب اللّغة، إضافةً إلى اعتمادهما المنهج الافتراضيّ الاستنتاجيّ، واشتراك كلّ منهما في تصوّرات عدّة؛ أهمّها: "القيود" و"الأمثل"..

وبالعودة إلى مصطلح "الأمثل" نلاحظ أنّ هذا المصطلح قد ظهر في مجالات أخرى؛ منها: مجال علم الأحياء الّذي ظهر فيه مصطلح "النّماذج المُثلى" (Optimality models) الّذي يعبّر عن أدوات تُستخدم لتقييم السّمات والخصائص العضويّة في الطّبيعة، بما في ذلك السّلوك؛ إذ إنّ هذا التّقييم يسمح للباحثين بتنبّؤ السّلوك الأمثل للكائنات الحيّة، كما يساهم في فهم التّكيّفات. وقد أوضح (Parker & Smith, 1990) أنّه في بعض الأحيان يُطلق على المقاربة القائمة على النّماذج المُثلى اسم: نظريّة الأمثليّة.

2.1 نشأة نظريّة الأمثليّة:

تعدّ الأمثليّة نظريّة في اللّغة والنّحو ذاع صيتها في اللّسانيات بعد أن قدّمها "الفونولوجيّ "Alan Prince آلان برنس و "العالم العرفانيّ" Paul Smolensky

بول سمولنسكي عام 1993 (Prince & Smolensky, 1993)، ثمّ تطوّرت بعد ذلك على يد آلان برنس وجون مكّارثي John McCarthy. يتألّف النّحو بموجب نظريّة الأمثليّة من مجموعة من القيود الكلّيّة الموجودة في أذهاننا فطريًّا؛ إذ تضمن هذه القيود سلامة البناء (Well-formedness constraints). تتميّز هذه القيود بمرونتها، ويُقصد بذلك كونها قابلة للخرق (Violable)، كما تتّسم هذه القيود بتعارضها الشّديد، وتتشارك بها جميع الألسن – على الأقلّ بمجموعة فرعيّة مهمّة من هذه القيود – لتشكّل بذلك جزءًا من النّحو الكلّيّ (Gilbers & Hoop, 1998) .

تُرتِّب الألسن هذه القيود الكلّيّة بشكل مختلف في التّنظيم الهرميّ للّسان الخاصّ بها؛ بحيث يكون للقيود ذات التّصنيف الأعلى هيمنة كاملة على القيود ذات التّصنيف الأدنى. وقد تمّ اقتراح مفهوم القيود في أُطر نظريّة عدّة؛ إلّا أنّ المرونة تعدّ من الصّفات الّتي تميّز قيود الأمثليّة، ممّا يعني أنّ الخرج (Output) يمكن أن يبقى نحويًّا حتّى إذا ما تمّ خرق القيود. من الأمثلة على ذلك: تبقى الجملة نحويّة في الأمثليّة إذا ما خُرق قيد الرّتبة في البنية انتصارًا لقيد الاستفهام؛ الّذي يستلزم تصدّر أدوات الاستفهام الجملة، نوضّح ذلك فيما يلي:

(1) أرجلٌ في الدّار؟

لقد حافظت البنية (1) على نحويّتها على الرّغم من خرقها لقيد الرّتبة؛ الّذي يستلزم عدم الابتداء بنكرة، ووجوب تقدّم المركّب بالجرّ على المبتدأ، لكن التّنظيم الهرميّ

للقيود هنا فضّل خرق قيد الرّتبة؛ الّذي يعدّ ذا مرتبة أدنى في التّنظيم الهرميّ انتصارًا لقيد الاستفهام ذي المرتبة الأعلى في التّنظيم الهرميّ؛ إذ تعدّ همزة الاستفهام أمّ باب الاستفهام، وهي بذلك توفّر حرّيّة أوسع في التّرتيب، فخرقُ القيد لم يفضِ إلى فقدان الجملة لنحويّتها.

وإذا ما قارنّا بين قيود الأمثليّة والتّوليديّة، سنجد أنّه في التّوليديّة إذا ما خُرق قيد الجزيرة الميميّة مثلًا؛ لا يمكن للجملة أن تبقى نحويّة. كما هو الحال في المثال التّالي:

(2) *متى أين نجح؟

يتّضح لنا من المثالين أعلاه أنّ الأمثليّة أكثر مرونة مقارنة بالتّوليديّة في تفسير نحويّة الأبنية ولانحويّتها. وعلى الرّغم من ذلك؛ فإنّ الخرق في الأمثليّة يستوجب تحقّق شرطين اثنين؛ أوّلهما: يجب ألّا يكون الخرق اعتباطيًّا؛ بحيث يمكن خرق أحد القيود، لكن فقط من أجل إرضاء قيد أعلى رتبة في التّنظيم الهرميّ، وثانيهما: يجب عدم المبالغة في خرق القيود؛ إذ يجب أن تكون الخروق في حدودها الدّنيا.

وعليهِ، يمكننا القول بأنّ الكلّيّ في نظريّة الأمثليّة يتمثّل في القيود نفسها، ومقاييس التّنوّع تكمن في ترتيب هذه القيود تبعًا لاختلاف الألسن. وهذا بدوره يختلف عمّا جاءت به النّظريّة الأمّ التّوليديّة على اعتبار الأمثليّة سليلة منها، فقد اختلف مضمون الكلّيّ ومقاييس التّنوّع باختلاف المنوال التّوليديّ؛ فمنوال نظريّة العمل والرّبط (Government and binding theory)1981 مثلًا، يتضمّن كلّيّات وتُشتقّ من

هذه الكلّيّات مقاييس التنوّع. من الأمثلة على ذلك: مبدأ الإسقاط (Projection principle) هو مبدأ كلّيّ، يُشتقّ منه مقياسا الضّم الكبير والصّغير؛ اللّذان يمثّلان مقاييس تنوّع. أمّا في البرنامج الأدنويّ التّوليديّ (Minimalist Program) 1993؛ فالكلّيّ يتمثّل في آليّة المزج (Merge)، ولا يُسمح بوجود مقاييس للتّنوّع في هذا البرنامج؛ فالتّنوّع في التّوليديّة وفقًا لهذا البرنامج يكون خارجًا عن النّظام الحوسبيّ، كالأنظمة العرفانيّة الخارجيّة مثلًا.

3.1 فرضيّات الأمثليّة:

تمثّل نظريّة الأمثليّة تطوّرًا للنّحو التّوليديّ؛ إذ إنّها تشاركه الفرضيّات الكبرى المتمثّلة في التّصوّر الفطريّ للّغة وما يقتضيه من كلّيّات، وعليه سندرج فرضيّات الأمثليّة فيما يلي:

1- الاستناد إلى الاتّجاه الفطريّ في اكتساب اللّغة.

2- وجود كلّيّات في الذّهن البشريّ: تتمثّل هذه الكلّيّات في القيود الكلّيّة المختزنة في الذّهن البشريّ.

3- وجود مقاييس تنوّع فطريّة، تتمثّل في ترتيب الألسن للقيود؛ إذ يخضع هذا التّرتيب للتّنوّع تبعًا لاختلاف الألسن.

4- ثراء الأساس [1]: تنطلق النّظريّة من أساس معجميّ ثريّ، لكنّها لا تعتبر المعجم – وتحديدًا المقولات الوظيفيّة – مجالًا للتّنوّع بين الألسن كما هو الشّأن في النّظريّة التّوليديّة؛ بل ترى أنّ الأساس المعجميّ ثريّ بقدر وافر يسمح بتوليد مختلف الأبنية الممكنة عبر الألسن، وتحصر النّظريّة التّنوّع في ترتيب القيود، فلا تعتبر نظريّة الأمثليّة المعجم مصدرًا للتّنوّع التّركيبيّ (Prince & Smolensky, 1993, 209). وهذا يختلف عمّا جاء في التّوليديّة الّتي تبنّت الفرضيّة المعجميّة، منذ نموذج النّظريّة المعياريّة الموسّعة، وتأكّدت في البرنامج الأدنويّ؛ حيث تدخل الوحدة المعجميّة التّركيب جاهزة على مستوى جميع السّمات (Van der Beek, L & Bouma, 2004, 61).

5- بلوغ حدّ أقصى من التّناسق (Harmony maximization): هو افتراض أساسيّ في نظريّة الأمثليّة افترضه (Smolensky, 1983, 1986)، وينصّ على أنّ آليّة العمل في نظريّة الأمثليّة لن تكون بالاعتماد على الأدوات الصّوريّة لنموذج الشّبكات المتواصلة المتفاعلة (Connectionism)، ولكن في مقابل ذلك، ستُؤسَّس علاقة بين الطّريقة التي تعمل بها الأنحاء الموجودة في أذهان المتكلّمين، وأنواع معيّنة من الشّبكات المتواصلة المتفاعلة، وهو ما أسماه سمولنسكي "التّناسق

---

[1] للمزيد، يُنظَر:

Van der Beek, L & Bouma, G. (2004). The role of lexicon in optimality theoretic syntax. University of Canterbury, 60-80.

في حدّه الأقصى". فالخرج النّهائيّ يحتمل مجموعة من الحالات، يختار النّحو الموجود في ذهن المتكلّم من بين هذه الحالات الحالة الّتي يكون فيها أعلى مقدار من التّوفيق بين القيود المتعارضة، وتحتمل بنيات الدّخل أكثر من تحليل، ويصمد واحد من هذه التّحليلات لأنّه الأقدر على الوفاء بمقتضيات التّوفيق بين قيود سلامة البناء المتعارضة. إنّ درجة هذا التّوفيق سنعتمده في وصف ذلك التّحليل الذي تمّ تفضيله على غيره، هذه الدّرجة نسمّيها التّناسق لذلك التّحليل.

4.1 هندسة النّحو في نظريّة الأمثليّة:

تتألّف نظريّة الأمثليّة من مكوّنات ثلاثة: المولّد(Generator)، المقيّد(Constrainer)، المقيّم (Evaluater).

– يعبّر المولّد عن دالّة لربط سلسلة دخل (Input) معيّن، يقابله عدد لا محدود من الخيارات المتنافسة (Candidates) . يمكن التّعبير عنه بالطّريقة التّالية:

دخل 1 ← {خرج1، خرج2 ، خرج 3...}.

فالدّخل في نظريّة الأمثليّة يحتوي وحدات معجميّة، وأخرى وظيفيّة؛ مثل: الزّمان والمصدريّ والحدّ.

– أمّا المقيِّد؛ فيكشف عن قائمة من القيود القابلة للخرق، وتتّسم هذه القيود بأنّها مشتركة بين الألسن، إلا أنّ ترتيبها في التّنظيم الهرميّ قد يختلف باختلاف اللّسان الواحد.

– وأمّا المقيّم؛ فهو عبارة عن دالّة لتقييم الخرج، وترتيب خيارات الخرج تبعًا لاحترامها للقيود، ثم اصطفاء الخيار الأمثل من بينها.

5.1 نظريّة الأمثليّة والشّبكات العصبيّة:

إنّ ثنائيّة الذّهن/ الدّماغ (Brain/ mind) من الثّنائيّات الشّائعة في اللّسانيّات؛ إذ يعبّر الذّهن عن العمليّات المجرّدة، بينما يشير الدّماغ إلى الجانب العضويّ المادّيّ؛ وفي ظلّ السّعي الحثيث للّسانيّين في محاولتهم فهم اللّغة والتّوصّل إلى كنهها، رأوا في انفتاحهم على العلوم الأخرى سبيلًا قد يوصلهم إلى هدفهم، ومن هنا كانت بداية اللّسانيّات البينيّة التي انفتحت على علوم عدّة؛ من مثل: علم الأعصاب والأحياء وعلم النّفس وغيرها من العلوم قصد فهم اللّغة، فتولّدت المجالات المشتركة الّتي تُعرَف اليوم باللّسانيّات العصبيّة، والأحيائيّة والنّفسيّة، وغيرها.. وقد وظّفت نظريّة الأمثليّة مفاهيم من نظريّة الحوسبة العصبيّة (Neural computation) في النّظريّات الصّوريّة للذّهن، فاستثمرت مفهوم "الأمثَلَة" (Optimization)؛ الّذي عُرّف بأنّه: مبدأ تنظيميّ يتّسم بالعموميّة (Generality). كما أظهر البحث الحاليّ إمكانيّة تكييف مبادئ هذا المفهوم لتصبح فعّالة في المجال المركزيّ لنظريّات الدّماغ، وهو ما يُطلَق عليه "نظريّة النّحو" (Prince & Smolensky, 1997, 1604). ويعدّ مفهوم "الأمثَلة" مشتركًا بين مجالَين اثنين؛ إذ إنّه أحد مبادئ الحوسبة العصبيّة، وهو في الوقت ذاته أحد

مفاهيم نظريّة النّحو (Theory of grammar). يشكّل مفهوم "الأمثَلة" جوهر هندسة نحويّة جديدة، هي نظريّة الأمثليّة (Prince & Smolensky, 1997, 1604).

6.1 قيود نظريّة الأمثليّة:

تقسم القيود في نظريّة الأمثليّة في إطارها العامّ إلى نوعين اثنين، حدّدتها (اخدجو، 2017) فيما يلي:

1.6.1 قيود الموسوميّة (Markedness constraints):

وهي القيود المسؤولة عن تقييم سلامة خروج المرشّح؛ إذ إنّها تمنع ظهور بعض صور الخرج. من مثل: منع قيود الموسوميّة ظهور بعض صور الخرج في البنية التّالية:

(3) * قابلَ الطّالبُ التّلميذُ.

يبدو أنّ التّلميذُ في المثال (3) قد غيّرت وسمها، ولم تحافظ على موسوميّتها؛ إذ إنّ سمة الرّفع يحملها عنصران اثنان في نفس المستوى التّركيبيّ، وهذا ما يفسّر لا نحويّة هذه البنية الّتي ستعمل قيود الموسوميّة على منع ظهور صورتها في بنية الخرج الأمثل.

2.6.1 قيود الوفاء (Faithfulness constraints):

هي القيود التي بموجبها تُشتقّ بنية الخرج النّهائيّة من بنية الدّخل الأوّليّة. وقيود الوفاء هذه على أضرب ثلاثة :

أ. قيد الأقصويّة (Maximality) :

وهذا لازمُه أنّ استهدافَ شيءٍ من قطع الدّخل بالحذف في مستوى الخرج ممنوع منعًا

مطلقًا. فعندما يوجد في بنية الدّخل المكوّنات التّالية: ف + فا + مف، عندئذ لا يسمح قيد الأقصويّة بحذف أحد مكوّنات بنية الدّخل من بنية الخرج. مثال على ذلك:

(4. أ) قرأتُ كتابًا.

فلا يسمح قيد الأقصويّة بأيّ شكل من الأشكال حذف أحد مكوّنات بنية (4. أ) من بنية الخرج الأمثل، لكنّه في الوقت نفسه قد يسمح ببنية من مثل:

(4. ب) كتابًا قرأتُ.

فالمهمّ هنا أن تكون الوحدات المعجميّة جميعها موجودة في بنية الخرج، بغضّ النّظر عن ترتيبها.

ب. قيد التّبعيّة (Dependency):

ينصّ هذا القيدُ على وجوب أن يكونَ الخرج تَبَعًا للدّخل باعتبار الدّخل مصدرًا للخرج، وهذا القيد مسؤول عن منع الإقحام؛ أي إنّه يضمن عدم ظهور عنصر جديد في بنية الخرج قد لا تكون مقترحة. فإذا كانت البنية مؤلّفة من المكوّنات التّالية: ف + فا، عندئذ لا يسمح قيد التّبعيّة لأيّ مكوّن إضافيّ لبنية الدّخل أن يظهر في بنية الخرج الأمثل. مثال على ذلك:

(5. أ) هطلَ المطرُ.

فلا يسمح قيد التّبعيّة بأيّ شكل من الأشكال زيادة مكوّن إضافيّ إلى البنية (5. أ) في بنية الخرج الأمثل. فلا يمكن بموجب هذا القيد أن نقول مثلًا:

(5. ب) *هطلَت السماءُ المطرَ.

وقد لاحظنا من المثال أعلاه أنّ مضمون هذا القيد يتوافق مع شرط الاحتواء في البرنامج الأدنويّ؛ الذي لا يسمح بظهور أيّ وحدة معجميّة أثناء الاشتقاق التّركيبيّ، فلا يسمح إلّا للعناصر الموجودة في الدخل المعجميّ لدخول النّظام الحوسبيّ.

ج. قيد التّماثل (Identity):

وهو قيد على السّمات الّتي تدخل في تكوين العناصر والقطع وعلى القيمة التي تتّخذها إيجابًا (+) و سلبًا (−) وذلك في كلّ من مرحلتي المعالجة (مرحلة الدّخل ومرحلة الخرج)، وينصّ هذا القيد على مجموعة من المقتضيات منها: أنّ السّمات الّتي يَختزلُ كلّ عنصر مصفوفةً معلومة منها، يجب أن تكونَ قيمها مماثلة لنظائرها الّتي في أشباهها. من الأمثلة على ذلك: الفعل "قامَ" الّذي يحمل السّمات التّالية:

[+ غائب
+ مفرد
+ مذكّر]

فبموجب هذا القيد يجب أن يُحافَظ على التّناظر بين السّمات في بنيتي الدّخل والخرج، ولا يمكن أن تتغيّر إحدى سمات بنية الدّخل في بنية الخرج الأمثل، فلا يمكن أن تتحوّل مصفوفة السّمات إلى (+) مؤنّث في بنية الخرج الأمثل مثلًا.

إنّ القيود أعلاه تخصّ نظريّة الأمثليّة في إطارها العامّ، ولأنّ عملنا هذا سيخصّ النّظر بنظريّة الأمثليّة في مجال التّركيب؛ سنعرض فيما يلي القيود الخاصّة بالتّركيب:

حدّدت (Grimshaw, 1997, 374) مجموعة من القيود التّركيبيّة، سنستعرض منها ما يتعلّق بالمخصّصات والرّؤوس:

3.6.1 القيد المتعلّق بالمخصّص:

- **العامل الرّابط (Operator) في المخصّص:** يجب أن تحتلّ العوامل الرّوابط موقع المخصّص. والمقصود بالعوامل الرّوابط العبارات الميميّة والموصولات.

مثال على ذلك:

(6) كيفَ نام المريض؟

سنمثّل البنية السّابقة من خلال تشجير نظريّة س' لتوضيح المقصود:

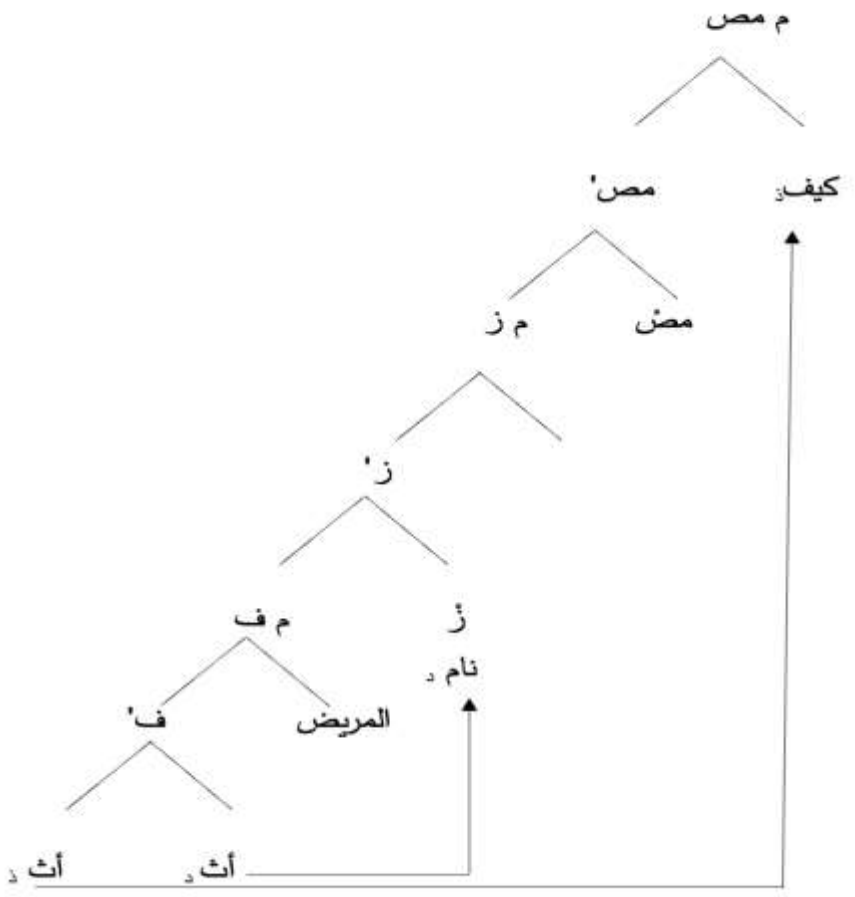

نلاحظ من التّمثيل السّابق أنّ العامل الرّابط المتمثّل باسم الاستفهام "كيف" قد ارتفع إلى مخصّص المصدريّ، تحقيقًا للقيد الّذي ينصّ على: يحتلّ العامل الرّابط موقع المخصّص.

4.6.1 القيد المتعلّق بالرّأس:

– **إلزاميّة الرّؤوس في المركّبات:** يجب أن يكون للإسقاط رأس. مثال على ذلك: المركّب الفعليّ يجب أن يكون له رأس فعليّ، وكذلك المركّب الزّماني يجب أن يكون له رأس زمانيّ.. إذ إنّ المركّب يُحَدَّد نوعه بحسب طبيعة الرّأس، فنقول عن مركّب إنّه اسميّ لأنّ رأسه اسم، وعن مركّب أنّه حدّيّ لأنّ رأسه حدّ.. وهذا يتّضح في المثال التّالي:

(7) [كان عمر يقرأ].

تتحكّم كان في إسقاط الجملة (7) لذلك يوسَم المركّب الأعلى بأنّه مركّب زمانيّ، ويعدّ هذا الرّأس إلزاميًّا في المركّب.

5.6.1 التّفاعل والتّعارض بين القيود التّركيبيّة:

تخضع القيود التّركيبيّة لتقييم أوّليّ في مستوى البنية السّطحيّة (S– surface)، وتخضع بعد ذلك البنية السّطحيّة لتقييم من قيود سلامة البناء. ولأنّ قيود نظريّة الأمثليّة قابلة للخرق، فقد تحصل بعض التّعديلات كي لا يحصل هذا الخرق، أو ليصبح الخرج أكثر إرضاءً لها (Grimshaw, 1997).

يرجع السّبب في التّفاعلات الّتي تحصل بين القيود إلى "القابليّة للخرق" الّتي تميّز قيود الأمثليّة. أمّا عن سبب التّعارضات بين القيود فسببه سمة "العموميّة" (generality) التي تتّسم بها القيود. سنقدّم مثالًا عن التّفاعلات والتّعارضات الّتي قد تحصل بين قيدين اثنين في البنية التّركيبيّة: كي ترضي البنية قيد "إلزاميّة الرّؤوس في المركّبات" قد تقوم بالنّقل لتزوّد الإسقاط بالرّأس، إلّا أنّ هذا سيؤدّي بدوره إلى خرق قيد "الاقتصاد في النّقل". وعندما تتعارض القيود، فإنّ ما يحكم بينها هو التّنظيم الهرميّ لهذه القيود؛ إذ إنّ هذا التّنظيم سيُسنَد له دور تحديد القيد الّذي يتوجّب إرضاؤه، والقيد الذي سيُخرَق.

7.1 أهمّ تصوّرات الأمثليّة:

1.7.1 الهندسة (Architecture):

هي مفهوم عرفانيّ جديد اقترحه (Smolensky, 1995) يعبَّر به عن التّكامل بين المبادئ الرّمزيّة والتّواصليّة التّفاعليّة. إذ تشمل الهندسة لديه مبادئ أساسيّة معيّنة، أحدها يقوم على أنّه لا يتمّ وصف جميع العمليّات العرفانيّة العليا المهمّة بواسطة خوارزميّات رمزيّة، والآخر هو أنّه لا تنشأ جميع البنى المهمّة في الشّبكات المتواصلة المتفاعلة من التّعلّم الاختباريّ (Empiricist learning) (Gilbers & Hoop, 1998, 2).

ولعلّ مفهوم الهندسة يمثّل تطوّرًا للمفهوم العرفانيّ "تصميم اللّغة" (Language design) الّذي اقترحه (Chomsky, 2005)؛ إذ اقترح عوامل ثلاثة تتفاعل فيما بينها لتصميم اللّغة؛ أوّلها: التّجهيز الوراثي (Genetic Endowment) الّذي يعبّر عن موضوع النّحو الكلّيّ، وثانيها: التّجربة (Experience) ، وثالثها: المبادئ (Principles) المستقلّة عن اللّغة.

2.7.1 نموذج الشّبكات المتواصلة المتفاعلة[2] (Connectionism):

هو مقاربة من المقاربات الّتي شاعت في علوم العرفان والإدراك تطمح إلى تفسير الظّواهر الذّهنيّة باستخدام مفهوم الشّبكات العصبيّة الاصطناعيّة. يقدّم هذا النّموذج نظريّة عرفانيّة قائمة على مجموعة من الأنشطة القائمة على إشارات موزّعة على أكثر من مفصل من مفاصل الشّبكة الواحدة، وتُفعَّل هذه الإشارات في وقت واحد، لكن هذا النّشاط يحدث بشكل متوازٍ عن طريق ترابطات يمكن تمثيلها رقميًّا بأوزان معيّنة؛ حيث إنّ التّعلّم يحدث بتغيير أوزان هذه التّرابطات (Prince & Smolensky, 1997, 1607).

3.7.1 حلّ النّزاعات بين القيود:

لقد وضع (Prince & Smolensky, 1993) تنظيمًا هرميًّا للقيود؛ يهيمن فيه الأعلى على ما هو أدنى منه: قيد 1>> قيد 2. ويوضّح الجدول التّالي كيفيّة التّنازع

[2] إنّ هذا المفهوم قائم على التّواصل والتّفاعل؛ إذ إنّ أيّ حركة تقع في شبكة من الشّبكات تحرّك مجموعة من الإجراءات تؤثّر على الشّبكات الأخرى.

والصّراعات بين القيود لاختيار الخيار الأمثل من بين مجموعة خيارات:

الخيارات المتنافسة	قيد 1 >>	قيد 2 >>	قيد 3
خرج 1	*!		
خرج 2		*	
خرج 3		*	*!

- لقد خرق الخرج 1 القيد 1 الذي يعدّ القيد الأكثر أهميّة، فيُستَبعَد.

- وأرضى كلّ من الخرج 2 و 3 القيد 1، وخرقا القيد 2.

- وخرق الخرج 3 القيد 3.

نستنتج ممّا تقدّم؛ أنّ الخيار الأمثل هو الخيار 2.

4.7.1 الخيار الأمثل (Optimal candidate):

يعبّر الدّخل عن مجموعة من المرشّحات المحتمَلة للخرج، يتمّ تقييم هذه المرشّحات عن طريق التّرتيب الهرميّ للقيود؛ فالخرج الّذي يرضي القيود على أمثل نحوٍ ممكن، هو المرشّح الأمثل وسيكون له الشّكل المحقَّق. مثال على ذلك:

الخيارات المتنافسة	قيد العامل الرّابط	قيد الرّتبة	قيد المطابقة
1- ماذا يقرأ الطّلاب؟			
2- ماذا يقرؤون الطّلّاب؟			*

3- ماذا الطّلّاب يقرؤون؟		*	
4- الطّلّاب يقرؤون ماذا؟	*!	*!	
5- يقرؤون الطّلّاب ماذا؟	*!	*!	*

- إنّ قيد(العامل الرّابط) (Operator) كما حدّدته (Grimshaw, 1997, p. 374) ينصّ على: وجوب وقوع العامل الرّابط في المخصّص.

- قيد الرّتبة ينصّ على أنّ: كلّ مكوّن من مكوّنات الجملة يحتلّ موقعًا معيّنًا خاصًّا به في هذه الجملة. مع الإشارة إلى أنّ الجملة العربيّة تتّسم بالمرونة، فيمكن لمكوّن ما الانتقال من موقعه إلى موقع آخر، إلّا أنّ هذا الانتقال لا يكون اعتباطيًّا، وإنّما يحدث لأسباب حدّدها النّحو العربيّ؛ من مثل: مراعاة السّياق، فتقديم مكوّن على آخر يكون لأهميّة هذا المكوّن في السّياق. مثال على ذلك: التّرتيب الأصليّ للجملة العربيّة الفعليّة: [ف فا مف]. ويجوز تقدّم المفعول مع الحفاظ على نحويّة الجملة إذا ما كان السّياق يتطلّب ذلك، فيصبح شكل البنية: [مف ف فا]، ويختصّ الاستفهام في العربيّة بانتقاء التّرتيب [ف فا مف].

- قيد المطابقة ينصّ على وجوب وجود قرائن لفظيّة بين بعض مكوّنات الجملة تعمل على زيادة متانة التّركيب وقوّته. وتكون المطابقة على مستوى العدد والنّوع والشّخص والعلامة الإعرابيّة والتّعيين (أي التّعريف والتّنكير). من الأمثلة على ذلك:

(8) جاء طالبٌ مجتهدٌ.

نلاحظ من المثال أعلاه وجود مطابقة بين النّعت ومنعوته في العدد والنّوع والعلامة الإعرابيّة والتّعيين. ويجب أن نلتفت هنا إلى وجود تفاعل في الجملة العربيّة بين قيدَي الرّتبة والمطابقة.

عرضنا في الجدول السّابق مجموعة خيارات محتملة، سيُختار منها خرج واحد فقط، هو الخرج الأمثل1. سيكون هذا الاختيار مبنيًّا على أساس إرضاء هذا الخرج لأكبر عدد ممكن من القيود، وخرق أقلّ عدد منها.

لقد خرق الخيار5 القيود الثّلاثة؛ إذ جاء خرقه حاسمًا لقيد العامل الرّابط، الّذي يستلزم اتّخاذ اسم الاستفهام موقع مخصّص المصدريّ، وخرق كذلك قيد الرّتبة خرقًا حاسمًا؛ إذ إنّ هذا القيد يستلزم التّرتيب التّالي: اسم الاستفهام+ ف+ فا، إلّا أنّ ما جاء في هذه البنية كان: ف + فا + اسم الاستفهام. أمّا عن قيد المطابقة؛ فقد خُرق إلّا أنّ خرقه لم يكن حاسمًا، إذ يمثّل هذا القيد الرّتبة الأدنى في التّنظيم الهرميّ للقيود.

لقد خرق الخيار4 قيد العامل الرّابط، والّذي تولّد عنه خرق لقيد الرّتبة، وقد كان خرق كلّ من هذين القيدين خرقًا حاسمًا؛ ممّا يؤدّي إلى استبعاد هذه البنية من خيار الخرج الأمثل.

لقد خرق الخيار3 قيد الرّتبة فقط، ولم يكن خرقًا حاسمًا؛ إذ إنّ ترتيب بنيته كان: اسم استفهام + فا + ف.

أمّا عن الخيار2؛ فقد خرق القيد الأدنى مرتبة في التّنظيم الهرميّ؛ ألا وهو قيد المطابقة، ويعدّ هذا الخيار من الخيارات المرشّحة لأن تكون خرجًا أمثل. لكن بسبب وجود بنية لا تخرق أيّ قيد من القيود، يجعلها مرشّحة بالدّرجة الأولى لأن تمثّل الخرج الأمثل لمجموعة الخيارات المتاحة للبنى السّابقة. وعليه يمكننا وضع ترتيب للقيود أعلاه تتمثّل فيما يلي:

(9) قيد العامل الرّابط >> قيد الرّتبة >> قيد المطابقة.

5.7.1 النّحويّة (Grammaticality) :

النّحويّة حكم يُسنَد إلى الجملة إذا لم تكن تحوي أيّ لحن نحويّ. ويجب أن نفرّق هنا بين النّحويّ، وما يفيد معنى، فبعض الجمل قد تفيد معنى لكنّها غير نحويّة؛ من مثل:

(10) * [سيّارة فخمة زيدٌ جارنا اشترى].

إذ إنّ المثال أعلاه يفيد معنى لكنّه غير نحويّ بسبب خرقه لقيد الرّتبة.

وفي المقابل قد تكون هناك جمل نحويّة لكنّها لا تفيد معنى، مثال على ذلك ما حدّده (Chomsky, 1957,17):

(11) [Colorless green ideas sleep furiously].

ولا بدّ أن نشير هنا إلى أنّ مفهوم "نحويّ" يتحدّد معناه تبعًا للإطار النّظريّ الّذي يُدرَس فيه؛ ففي إطار نظريّة الأمثليّة؛ تغيّر مفهوم الصّواب النّحويّ واللّحن؛ إذ أضحى الصّواب النّحويّ يعادل ترجيح الأبنية والخيارات المثلى، أما اللّحن فهو من شأن

الخيارات الأخرى المرجوحة من جهة أنّها تمثّل خيارات غير مثلى. إنّ اختيار بنية الخرج المُثلى لدخلٍ ما من بين مجموعة الخيارات المرشّحة يكون من خلال الإرضاء الأمثل الذي يحقّقه الخرج للقيد ذي التّرتيب الأعلى في التّنظيم الهرميّ للقيود المتعارضة، فيكون هذا المرشّح هو الخيار الأمثل. فالنّحويّة وفقًا للأمثليّة تعني الإرضاء الأمثل لمقتضيات القيود المتعارضة. مثال على ذلك:

(12.أ) زيدًا زرتُه.

(12.ب) زيدٌ زرتُه.

نلاحظ أنّ البنيتين غير لاحنتين، إلّا أنّ البنية النّحويّة من منظور أمثليّ هي بنية "ب"، ليس لأنّ "أ" لاحنة، ولكن لأنّ "ب" أرضت القيود بشكل أمثل، وهذا ما سنتحدّث عنه في الفصل الثّالث.

8.1 المعرفة اللّسانيّة واستخدامها في ضوء مفهوم "الأَمثَلة":

إنّ التّمييز بين المعرفة اللّسانيّة (Linguistic knowledge) واستخدام هذه المعرفة في معالجة اللّغة غالبًا ما شكّل تحدّيًا للّسانيّين؛ لكن هندسة "الأمثَلة" عملت على تقوية هذا التّمييز وأضافت إليه. ومن أبرز الإضافات الّتي تولّدت عن ذلك: التّفسيرات الجديدة للفجوة في التّعقيد الكائن بين اللّغة الّتي ينتجها الأطفال، واللّغة الّتي يمكنهم فهمها. وقد قدّم مفهوم "الأمثَلة" أيضًا رؤية حديثة لطبيعة القيود اللّسانيّة، حولَ ما تشترك به الأنحاء في الألسن البشريّة المختلفة، وما الممكن أن تختلف به هذه

الأنحاء. وقد تبيّن أنّ هذا سيوفّر مجهودًا تحليليًّا بالنّسبة إلى المشاكل طويلة الأمد المتعلّقة باكتساب اللّغة (Language acquisition) (Prince & Smolensky, 1997).

إنّ الافتراض القائل بأنّ النّحويّة تعادل الأمثليّة يسلّط الضّوء على مجموعة واسعة من الظّواهر؛ من مثل: الفجوة بين إنتاج اللّغة (Production) وفهمها (Comprehension) عند الأطفال وهذا ما يقودنا إلى أسئلة أساسيّة في النّظريّة اللّسانيّة: بماذا تشترك الأنحاء في مختلف الألسن؟ وما الّذي تختلف به عن بعضها؟ إنّ ما يبدو الأمر عليه لأوّل وهلة أنّ الألسن متباينة ومختلفة على نطاق واسع؛ إلّا أنّ الموضوعات البنيويّة نفسها تتكرّر في هذه الألسن، وتكرارها هذا يكون بطريقة واضحة أحيانًا، وأحيانًا أخرى يكون التّشابه غير ظاهر ويحتاج إلى مجهود تحليليّ لاستكشافه. إذن؛ يكمن التّحدّي في اكتشاف هندسة نحويّة تسمح بالتّنوّع؛ إلّا أنّها تقتصر في الوقت نفسه على ما يمكن أن ينتمي فعلًا إلى اللّغة البشريّة (Prince & Smolensky, 1997, 1609).

إنّ الملاحظة الأوّليّة تشير إلى أنّ الأنحاء تتألّف من قيود تضمن سلامة بناء البنى اللّسانيّة، وهذه القيود متعارضة بشدّة، حتّى ضمن اللّسان الواحد. سنستحضر بعض الأمثلة لتوضيح هذا التّعارض. يعمل اللّسان العربيّ مثلًا في ظلّ قيود تستلزم أن يكون ترتيب البنية الابتدائيّة وفق التّرتيب التّالي: [مبتدأ – خبر]. مثال على ذلك:

(13) الطّالبة مجتهدة.

لكن إذا ما قابلنا بنية من مثل:

(14) في البيت رجلٌ.

(15) *رجلٌ في البيت.

لاحظنا في المثال 14 تقدّم الخبر على مبتدئه؛ إذ أصبح التّرتيب: [خبر– مبتدأ]. ويمكننا أن نؤوّل المشهد التّركيبيّ الحاصل في المثال السّابق في ضوء الأمثليّة بأن نقول: لدينا في المثال 14 تعارض بين قيد الرّتبة على الابتداء، وسمة التّنكير الّتي تُعدّ أيضًا في هذه النظريّة قيدًا على البنية التّركيبيّة؛ حيث ينصّ قيد الرّتبة على أنّ الأصل في المرفوع على الابتداء أن يتقدّم على خبره وأن يفيد؛ لكن هذا يتعارض مع سمة التّنكير التي اعترت المبتدأ، وهذا لازمُه مخالفة مقتضى الأصل الرّتبيّ (أي التّقديم) وجوبًا لا جوازًا. ولو تمّت مخالفة هذا القيد ستتحوّل البنية من نحويّة إلى لاحنة كما حصل في 15. لكن باستعراضنا لمثال من نوع:

(16) أرجلٌ في البيت؟

نلاحظ من المثال 16 أنّ وقوع المبتدأ النّكرة في حيّز الاستفهام مسوِّغ للابتداء بها، وما كان لاحنًا في 15 آلَ إلى نحويّ في ظلّ وجود الاستفهام بالهمزة؛ نظرًا إلى توسّع الهمزة، إذ إنّها تدخل على الجملتين الاسميّة والفعليّة. وبإمكاننا أن نصوغ ترتيبًا للقيود السّابقة وفق ما يلي:

(17) قيد الاستفهام >> قيد التّنكير >> قيد الرّتبة.

مع هذا النّوع من تفاعل القيود؛ فإنّ ترتيب القيود في التّنظيم الهرميّ فقط هو المهمّ في اصطفاء الخيار الأمثل، سيترتّب عن ذلك هيمنة صارمة يفرضها التّرتيب في التّنظيم الهرميّ، تؤدّي بدورها إلى الحدّ بشكل كبير من التّفاعلات التي تحصل بين القيود.

لقد قدّمت نظريّة الأمثليّة وفقًا لِ (Prince & Smolensky, 1997) نسخة قويّة للهيمنة الصّارمة في ضوء مبدأ "الأمثَلة" النحويّ. تفترض نظريّة الأمثليّة أنّ قيود سلامة البناء كليّة؛ ليست كلّيّة بمعنى أنّها متاحة ويمكن الاختيار منها، وإنّما هي قيود موجودة حرفيًّا في كل لسان. يَنتُجُ نحو لسان معيّن من فرض ترتيب هيمنة صارم على مجموعة القيود الكلّيّة بأكملها. وتختلف القوّة المرصودة لقيد معيّن من مُطلَق (لم يتمّ خرقه أبدًا) إلى لا شيء (دائمًا ما يتمّ خرقه)، ويكون ذلك اعتمادًا على موقعه في التّنظيم الهرميّ للهيمنة الصّارمة للسان ما، ووفقًا لإرضاء القيود المهيمنة، وإمكانيّة خرق القيود ذات التّرتيب الأدنى يتمّ اصطفاء الخيار الأمثل من بين قائمة المرشّحات المقترحة.

تمكّنت نظريّة الأمثليّة من تقديم إجابة عن أسئلة النّظرية اللّسانيّة: فيمَ تشترك الأنحاء المختلفة؟ وفيمَ يختلف بعضها عن بعض؟ تشترك الأنحاء في الألسن المختلفة

بوجود قيود كلّيّة مرتّبة وفق تنظيم هرميّ، وتختلف في كيفيّة ترتيب قيود هذا التّنظيم، وتَبعًا أيّ القيود ستأخذ الأولويّة إذا ما تعارضت هذه القيود فيما بينها.

خاتمة الفصل:

لقد أوجزنا في هذا الفصل الحديث عن نظريّة الأمثليّة، الّتي وضعها آلان برنس وبول سمولنسكي عام 1993، ويمكن تلخيص جوهر هذه النّظريّة بحسب (Grimshaw,1997) فيما يلي:

- القيود كلّيّة.
- القيود قابلة للخرق.
- تتكوّن الأنحاء من ترتيب لهذه القيود.

كما تعرّضنا من خلال هذا الفصل إلى فرضيّات نظريّة الأمثليّة، ومكوّناتها، وأهمّ أنواع قيودها. ثمّ قدّمنا أهمّ التّصوّرات الّتي وظّفتها الأمثليّة؛ من مثل: الأمثَلة، والهندسة،.. وقد أرفقنا أمثلة شارحة بغية توضيح بعض الأفكار.

إنّ ما توصّل إليه (Prince & Smolensky, 1997) فيما يخصّ النّظريّات اللّسانيّة الأخرى في عدم توفّر نتائج متاحة لديها عن كيفيّة الاختلاف بين الأنحاء عبر الألسن، وما خلصت إليه نظريّة الأمثليّة في اختلاف أنحاء الألسن البشريّة فقط في طريقة ترتيبها للقيود الكلّيّة، جعَلنا نخصّص الفصل الثّاني من هذا العمل للحديث عن المبادئ والقيود في النّحو العربيّ الّتي ترسّخَ الحديث عنها في النّظريّة النّحويّة

العامليّة، لنستكشف مدى تمثّل النّحاة الأوائل لتراتبيّة القواعد الّتي صاغوها في وصف العربيّة وتفسيرها.

الفصل 2: القيود على العمل الإعرابيّ

مقدّمة الفصل:

إنّ ما توصّل إليه النّحاة الأوائل في سعيهم إلى وصف العربيّة وتفسيرها، أفضى إلى اكتشاف تصوّرات بالغة الأهميّة، وقد أثبتت هذه التّصوّرات جدارتها في الصّمود إلى أيّامنا هذه، بل ومضاهاتها في بعض الأحيان لما تُوُصّل إليه حديثًا. وقد كانت نظريّة العمل الإعرابيّ إحدى النّظريّات الّتي أرسى النّحاة الأوائل أسسها ومبادئها وخصائصها. وقد ارتأينا أن نفرد هذا الفصل للحديث عن أهمّ المبادئ والقيود المتعلّقة بنظريّة العمل الإعرابيّ؛ لما لهذه النّظريّة من أهميّة في النّحو العربيّ؛ إذ إنّها تعدّ من الأسس الّتي أُقيم عليها البناء النّحويّ، وهي نظريّة متقدّمة قياسًا إلى ما وصلنا إليه في الدّراسات الحديثة، وهذا ما أشار إليه بعض اللّسانيّين المحدثين؛ وعلى رأسهم: الدّكتور عبد الرّحمن الحاج صالح، الّذي عبّر عن ذلك بقوله: "وقد نظرنا في كتاب سيبويه وأطلنا النّظر، فبعد مدّة طويلة تبيّن لنا أنّ المفاهيم الّتي يتضمّنها هذا الكتاب تكوّن في الحقيقة نظريّة دقيقة لم نعثر على مثلها.." (الحاج صالح، 2012، 81).

لقد قام النّحو العربيّ على فكرة مفادها أنّ العمل الإعرابيّ هو السّبب الكامن وراء وجود حركة إعرابيّة؛ إذ يؤثّر العامل في معموله، فيخلّف هذا التّأثير علامة إعرابيّة. وانطلاقًا من أنّ اللّغة العربيّة من اللّغات الّتي يَظهرُ فيها الأثر الإعرابيّ في شكل حركات إعرابيّة، فقد أفضت هذه الظّاهرة إلى خلافات في مقاربة الأبنية التّركيبيّة،

ولحلّ هذا الإشكال صاغَ النّحاة مبادئ تنظّم العمل الإعرابيّ وترجّح وجهًا على وجه في العمل. سنخصّص هذا الفصل للحديث عن العوامل الإعرابيّة، وأهمّ المبادئ والقيود الموضوعة على البنية العامليّة الإعرابيّة. ولإنجاز هذا الفصل؛ سنبدأ بتعريف العامل، وسننتقل من بعد ذلك إلى المعايير المصنِّفة للعوامل، ونتعرّف بعدها إلى المبادئ والقيود الخاصّة بالعمل الإعرابيّ.

1.2 العامل وتصنيفه:

يذهب الإستراباذيّ في تعريف العامل إلى أنّ:

"محدِث هذه المعاني في كلّ اسم هو المتكلّم، وكذا محدِث علاماتها، لكن نُسب إحداث هذه العلامات إلى اللّفظ الّذي بوساطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمّيَ عاملًا لكونه كالسّبب للعلامة، كما أنّه كالسّبب للمعنى المعلَّم.." (الإستراباذي – 1225 –1287م – 2011، 52). نستنتج من التّعريف السّابق أنّ العمل الإعرابيّ لا يقتصر على الجانب اللّفظيّ وتغيّر الحركات الإعرابيّة فحسب؛ وإنّما هناك علاقة مبنيّة على المعنى بين العامل والمعمول يحدثها المتكلّم.

وبناءً على ما وردَ أعلاه يمكننا وضع المبدأ التّالي:

(1) المتكلّم هو محدث المعاني الإعرابيّة في الأصل.

لكن يُنسب العمل إلى اللّفظ.

وصنّف النّحاة المعاني الإعرابيّة إلى معانٍ ثلاثة: الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة؛ فالفاعليّة أُسندت إلى العمدة الّتي تخصّ المرفوعات من فاعل ومبتدأ وخبر، وأُسندت المفعوليّة إلى الفضلة الّتي تخصّ المنصوبات من المفاعيل – وما يشبهها – وأُسندت الإضافة إلى المضاف إليه والمجرورات بحرف الجرّ.

لقد صنّف النّحاة العوامل تبعًا لمعايير عدّة، فنجدهم يقسّمونها إلى عوامل لفظيّة ظاهرة مثل: الأفعال والأسماء والأحرف، وعوامل أخرى معنويّة كالابتداء مثلًا. ويصنّفونها أيضًا إلى عوامل أصليّة وأخرى فرعيّة، على نحو ما وردَ لدى ابن يعيش في قوله:

"أصل العمل إنّما هو للأفعال، كما أنّ أصل الإعراب إنّما هو للأسماء، واسم الفاعل محمول على الفعل المضارع في العمل.. وإن عُلم ذلك، فَليُعلَم أنّ الفروع أبدًا تنحطّ عن درجات الأصول، فلمّا كانت أسماء الفاعلين فروعًا على الأفعال، كانت أضعف منها في العمل" (ابن يعيش – 1159 م– 1246 م– 2001، 102). وانطلاقًا من هذا القول يمكننا صياغة المبدأ التّالي:

(2) م. سلّميّة العوامل: الفعل هو الأصل في العمل الإعرابيّ، يليه الحرف، فالاسم المشتقّ.

من الأمثلة على ذلك:

(3. أ) زيدٌ أكلَ الطّعامَ.

(3. ب) * زيدٌ أكلَ للطّعامِ.

(4. أ) زيدٌ آكلٌ الطّعامَ.

(4. ب) زيدٌ آكلٌ للطّعامِ.

نلاحظ من الأمثلة أعلاه أنّ اسم الفاعل في البنية 4 له إمكانيّة الاختيار، فإمّا أن يختار التّعدّي المباشر، أو التّعدّي بحرف الجرّ، وهذا لا نجده في الأفعال؛ إذ إنّ للأفعال ما يميّزها عن سواها في سياق العمل الإعرابيّ، ونقصد هنا تحديدًا معيار القوّة؛ إذ تعدّ الأفعال أقوى العوامل الإعرابيّة، وهذه القوّة تخوّل الفعل لأن يعمل سواءً أكان متقدّمًا أم متأخّرًا، ظاهرًا أم محذوفًا. ومن الأمثلة على ذلك:

(5. أ) الأمانةَ الأمانة.

إنّ العامل في البنية السّابقة هو الفعل المضمر، وتَمثَّلها النّحاة على هذا الشّكل:

(5. ب) [Ø Ø الأمانةَ الأمانة].

نلاحظ من المثال أعلاه أنّ الفعل والفاعل مضمران، وأنّ الفعل قد عملَ ورفعَ فاعلًا مضمرًا، ونصب مفعولًا ظاهرًا. وفي المثال التّالي:

(6) زيدًا ضربتُ.

نلاحظ أنّ الفعل قد عملَ، ونصبَ مفعولًا على الرّغم من تقدّم المفعول عليه.

2.2 المبادئ والقيود الخاصّة بالبنية العامليّة الإعرابيّة:

بعد أن أرسى النّحاة أسس نظريّة العمل الإعرابيّ، وضعوا مبادئ وقيودًا تسهّل فهم

هذه النّظريّة للمتعلّم، إلّا أنّ هذه المبادئ وجدناها متناثرة بين مؤلّفات النّحاة، فقرّرنا أن يكون جلّ فصلنا هذا لالتقاط هذه المبادئ من المدوّنات التّراثيّة النّحويّة، بالإضافة إلى رجوعنا إلى بعض المؤلّفات اللّسانيّة الحديثة الّتي عادت إلى التّراث لإحيائه ومقارنته مع النّظريّات اللّسانيّة الحديثة؛ من مثل: عمل (المكّيّ، 2013) الّذي صاغت في ثناياه مجموعة من المبادئ الّتي أفادتنا لإتمام فصلنا هذا. سنقوم في هذا الجزء بإعادة قراءة أهمّ مبادئ نظريّة العمل الإعرابيّ من منظور حديث، مع شرحها ودعمها بأمثلة توضيحيّة.

(7) "مبدأ انعقاد عا–مع: ينعقد العامل بمعموله ليؤسّسا البنية العامليّة" (المكّيّ، 2013، 35).

يفيد هذا المبدأ أنّ البنية العامليّة تتطلّب ركنين اثنين؛ هما: العامل والمعمول، يشكّلان باجتماعهما بنية عامليّة. مثال على ذلك:

(8) حضرَ زيدٌ.

نلاحظ من خلال المثال السّابق أنّ البنية العامليّة تتألّف من العامل «حضر» والمعمول «زيد»، وقد أثّر العامل في معموله، فأحدثَ فيه أثرًا شكليًّا يتمثّل في الرّفع، ومعنويًّا؛ إذ خُصّص فعل الحضور لزيدٍ لا لغيره.

وتبدأ هذه البنية بالعامل الّذي يؤثّر في معموله ويحدث فيه أثرًا، ومن هنا يمكننا وضع القيد التّالي على المبدأ(7):

(9) قيد "أسبقيّة عا: مرتبة العامل قبل المعمول" (المكّيّ، 2013، 35).

ويشير هذا القيد بحسب المصدر السّابق نفسه إلى أنّ سهم العمل الإعرابيّ يتّجه إلى الأمام، فلا يمكن أن نقول إنّ العامل في "زيدًا" هو الفعل المتأخّر في المثال التّالي:

(10) زيدًا رأيته.

إذ لا يمكن أن يكون الفعل «رأيته» هو من عمل وأحدث الأثر في المفعول «زيدًا»، وهذا ما سنرجئ الحديث عنه إلى الفصل الثّالث.

وسيفرز القيد (9) بدوره مبدأ جديدًا:

(11) "م. منع انعكاس ع: لا ينعكس العمل إلى الوراء" (المكّيّ، 2013، 36).

فلا يمكن انطلاقًا من هذا المبدأ أن ننسب العملَ لعامل خالفه معموله في اتّجاه العمل الإعرابيّ، فلا يجوز أن ينعكس سهم العمل الإعرابيّ الّذي يتّجه إلى الأمام، فيصبح متّجهًا إلى الخلف، ويمكن أن نمثّله بالشّكل التّالي:

(12. أ) [عا مع]

(12. ب) *[مع عا]

من الأمثلة على ذلك:

(13. أ) قامَ زيدٌ.

(13. ب) زيدٌ قامَ.

يفسّر النّحاة العمل في (13. ب) بتقدير عامل معنويّ رافع هو الابتداء قبل «زيد» حتى لا يقع خرق للمبدأ (9).

ومن المبادئ الإعرابيّة كذلك نذكر مبدأ الأثر الإعرابيّ:

(14)"الأثر الإعرابيّ: لا بدّ لكلّ عامل من أثر إعرابيّ" (المكّيّ، 2013، 36).

ويشير هذا المبدأ إلى أنّ العامل يحدث أثرًا يظهر في شكل علامات إعرابيّة إضافة إلى الأثر المعنويّ. ولو قُرئ المبدأ (14) بطريقة أخرى، سيفرز القيد التّالي:

(15) "لا أثر دون عامل" (المكّيّ، 2013، 36).

ومفاد هذا القيد أنّه لا يمكن أن يحصل أثر إعرابيّ من غير وجود عامل أدّى إلى هذا الأثر. مثال على ذلك:

(16) {فلعلّك باخعٌ نفسَك} (الكهف: 6)

لقد عملَ اسم الفاعل في الاسم بعده «نفسك» فنصبه على المفعوليّة، ولا يمكن أن تحدث هذه العلامة شكليًّا ومعنويًّا من غير وجود العامل «باخعٌ».

كذلك هو الأمر بالنّسبة للمثال التّالي:

(17. أ) العلمُ نافعٌ.

(17. ب) إنّ العلمَ نافعٌ.

لقد دخل العامل «إنّ» على الجملة الاسميّة المكوّنة من المبتدأ «العلمُ»، والخبر «نافعٌ»، لتحوّلهما إلى: منصوب فمرفوع.

(18) م. اختصاص الطّلب بالتّرتيب [ف فا مف]: تلتزم البنية الطّلبيّة بالتّرتيب [ف فا مف].

ومن الأمثلة على ذلك:

(19) هلّا رفعتَ صوتك.

نلاحظ من خلال المثال أعلاه أنّ بنية التّحضيض الطّلبيّة قد التزمت بالتّرتيب الّذي ينصّ عليه المبدأ (18).

وكذلك هو الحال بالنّسبة لبنية الدّعاء الّتي تندرج أيضًا تحت الطّلب، من الأمثلة على ذلك:

(20) {فَأَسْقِطْ عَلَيْنا كِسفًا منَ السَّماء إِن كُنتَ مِنَ الصّادقين} (الشّعراء: 187)

نلاحظ من المثال أعلاه أنّ بنية الدّعاء الطّلبيّة قد التزمت أيضًا بالتّرتيب المنصوص عليه أعلاه في (18).

أمّا عن المبادئ الّتي تخصّ [ففا مف]، فيمكننا أن نصوغها في القائمة التّالية:

(21) م. تلازم [ففا]: لا بدّ لكلّ فعل من فاعل (سيبويه–765 – 796م–1988، 79).

يفيد هذا المبدأ أنّ الفعل وفاعله ركنان متلازمان، فلا يمكن أن نجد أحدهما في بنية ما مع عدم وجود الآخر. مثال على ذلك:

(22) ذهبَ عمرو.

نلاحظ من خلال المثال السّابق تلازُمَ العامل «ذهبَ» مع معموله «عمرو»، لكنّنا قد نقابل بنية من مثل:

(23. أ) قامَ إلى الصّلاة.

نلاحظ أنّ البنية السّابقة قد اشتملت على العامل «قامَ»، إلّا أنّها لم تشتمل ظاهريًّا على المعمول «الفاعل»، وقد خرّج النّحاة ذلك بتقديرهم لضمير مستتر ينوب عن الفاعل الظّاهر. ويكون التّمثيل فيها كما يلي:

(23. ب) قام Ø إلى الصّلاة.

ومن هنا يمكننا صياغة القيد التّالي:

(24) قيد الفاعل المضمر: إذا لم يظهر الفاعل فإنّه يُقدّر.

ولا يكون الإضمار للفاعل فقط، بل في بعض البنى قد يُقدَّر الفعل والفاعل ونكتفي بإظهار المفعول فقط، من الأمثلة على ذلك:

(25. أ) الصّدقَ الصّدقَ.

نلاحظ من خلال المثال أعلاه أنّ الفعل وفاعله قد أُضمرا، والتّقدير فيها:

(25. ب) الزم أنتَ الصّدقَ الصّدقَ.

(25. ج) Ø Ø الصّدقَ الصّدقَ.

ويمكننا اشتقاق قيد من المبدأ (18) على النّحو التّالي:

(26) قيد رتبة الفاعل: ينبغي أن يلي الفاعل الفعل (الإستراباذي –1287– 1225م– 2011، 204). مثال على ذلك:

(27) جلسَ زيدٌ.

نلاحظ من خلال المثال أعلاه أنّ الفعل قد عملَ الرّفع في فاعله، وقد اتّخذ الفاعل من الفعل موقعًا بعده. وهذا ما أكّده الأنباريّ في قوله:

(28) "الأصل أن يذكر الفاعل عقيب الفعل قبل ذكر المفعول". (الأنباريّ– 1119 م–1181 م– 2003، 146).

أمّا عن رتبة الفاعل والمفعول، فنصوغ لهما المبدأ التّالي:

(29) م. رتبة فا و مف من ف: الفاعل والمفعول لاحقان للفعل.

فترتيب بنية [ففا مف] هو التّرتيب الّذي على أساسه صيغت مبادئ العمل الإعرابيّ. والقيود الموضوعة على هذا المبدأ هي الآتية:

(30) القيد على رتبة فا و مف: وجوب تقديم الفاعل على مفعوله عند انتفاء الإعراب لفظًا.

وهذا ما يتّضح في قول الإستراباذيّ: "إذا انتفى الإعراب لفظًا فيهما والقرينةُ، أو كان مضمرًا متّصلًا، أو وقع مفعوله بعد إلّا أو معناها" (الإستراباذيّ– 1225 –1287 م– 2011، 207). من الأمثلة على ذلك:

(31) ضربَ يحيى عيسى.

نلاحظ من المثال أعلاه أنّ العلامة الإعرابيّة لم تظهر على الفاعل والمفعول، لذلك يجب اعتبار الأوّل فاعلًا «يحيى»، والثّاني مفعولًا «عيسى» على أساس الرّتبة.

وفي المثال الآتي:

(32) ضربتُ الغلامَ.

في المثال أعلاه جاء الفاعل ضميرًا متّصلًا «تاء الفاعل المتحرّكة» الّتي استوجبت أن تكون متّصلة بالفعل متقدّمةً على مفعولها.

ومن الأمثلة على تقدّم الفاعل على المفعول:

(33) ما ضربَ زيدٌ إلّا عمرًا.

في هذا المثال يكون سبب تقدّم الفاعل على المفعول: هو وقوع المفعول بعد أداة الحصر "إلّا".

ويعدّد الإستراباذيّ حالات تقديم المفعول على الفاعل في قوله: "إذا اتّصل به ضميرُ مفعولٍ، أو وقع بعد إلّا ومعناها، أو اتّصل مفعولُه وهو غير متّصل" (الإستراباذيّ- 1225 -1287م- 2011، 215/1). من الأمثلة على ذلك:

يتّضح من القول أعلاه أنّه: عند وقوع الفاعل بعد أداة الحصر سيظهر القيد التّالي:

(34) وجوب تأخير الفاعل عن مفعوله في حال وقوع الفاعل بعد أداة الحصر.

سنوضّح المقصود بالقيد السّابق من خلال المثال التّالي:

(35) لا يقدّس الحرّيّةَ إلّا الأحرارُ.

إذ جاءَ الفاعل في المثال أعلاه بعد أداة الحصر "إلّا" الّتي استلزمت تأخيره عن مفعوله.

وفي بعض البنى قد يأتي الفاعل مشتملًا على ضمير المفعول، فلا يمكن تقديمه، من الأمثلة على ذلك:

(36) {وإذا ابتلى ابراهيمَ ربُّهُ} (البقرة: 124).

في هذا المثال جاء الفاعل مشتملًا على ضمير المفعول، ولأنّ الضّمير لا يجوز أن يعود على متأخّر، وجبَ تقديم المفعول وتأخير الفاعل هنا.

ومن حالات تقدّم المفعول عل الفاعل، أن يكون فيها المفعول ضميرًا متّصلًا، من الأمثلة على ذلك:

(37) جاءكم ضيفٌ.

إذ جاء المفعول في المثال السّابق ضميرًا متّصلًا بالفعل ممّا استوجب تقديمه على فاعله غير المتّصل «ضيفٌ».

وفي استكمال حديثنا عن مبادئ نظريّة العمل الإعرابيّ، سنوضّح المُراد بمبدأ وحدة العامل:

(38) "مبدأ وحدة العامل: لا يجتمع أكثر من عامل على معمول واحد" (المكّيّ، 2013، 36). والمقصود بذلك ألّا يتتالى عاملان أو أكثر، فيحدثان الأثر العامليّ في معمول واحد بعدهما. وهذا ما تثيره بنية التّنازع، من الأمثلة على ذلك:

(39) ضربني وضربتُ زيدًا.

لقد سبقَ المعمولَ «زيدًا» عاملان اثنان؛ هما: «ضربني» و «ضربتُ»، لكن هذا لا يعني أنّ كلا العاملين قد عمل النّصب في هذا الاسم، وإنّما انقسم النّحاة إلى فريقين اثنين؛ منهم من رجّح عمل العامل الأوّل، ومنهم من رجّح عمل العامل الثّاني بوصفه الأقرب، وهذا ما نجده لدى سيبويه، فقد أوضح انتصاره للأقرب، وقد أشار إلى ذلك في قوله: "وإنّما كان الّذي يليه أوْلَى لقُربِ جِواره وأنّه لا ينقُضُ معنى" (سيبويه– 765 – 796م– 1988، 74). وبناءً على ما سبق نصوغ المبدأ التّالي:

(40) م. القرب العامليّ: العامل الأقرب إلى المعمول هو الأولى بالعمل.

ونصوغ القيد على هذا المبدأ على النّحو التّالي:

(41) يتعطّل مبدأ القرب عند ظهور المطابقة الغنيّة.

مثال على ذلك:

(42) ضربتُ وضرباني الزّيدين.

نلاحظ من المثال أعلاه أنّ المبدأ (40) قد تعطّل بسبب ظهور المطابقة الغنيّة بين العامل الأقرب «ضرباني» والمعمول «الزّيدين»، فيكون العامل الأَولى بالعمل في هذه الحالة العامل الأبعد «ضربتُ». وبذلك يمكننا أن نصوغ القيد التّالي:

(43) قيد البعد العامليّ: عند تعطّل مبدأ القرب العامليّ يكون الأبعد هو الأَولى.

وهذا ما سنتحدّث عنه في الفصل الرّابع.

وقد اعتنى النّحاة بالحواجز العامليّة الّتي تعطّل العمل الإعرابيّ، ونقدّم المبدأ الّذي صاغوه على النّحو التّالي:

(44) م. الحاجز العامليّ: يمنع الحاجز العامليّ تدخّل عامل سابق في المجال العامليّ لذلك الحاجز.

وتذهب المكّيّ إلى أنّ الحواجز العامليّة هي تلك "الّتي تحول دون تسرّب عمل سابق لذلك الحاجز إلى معمول لاحق له" (المكّيّ، 2013، 117). ومن الأمثلة على ذلك:

(45) حسبتُ أنّ الجوَّ جميلٌ.

نلاحظ من المثال السّابق كيف شكّل «أنّ» حاجزًا منع عمل الفعل «حسبت» في نصب مفعولين، فلم يصل تأثيره إلى «الجوّ، جميل» بسبب وجود الحاجز «أنّ».

ويعدّ عدم اتّصال «ما الكافّة» ب «أنّ» من القيود على هذا المبدأ.

من الأمثلة على ذلك:

(46. أ) ظننتُ أنّ الفراقَ سهلٌ.

(46. ب) ظننتُ أنّما الفراقَ سهلًا.

نلاحظ من المثال أعلاه أنّ البنية (46. أ) شكّل «أنّ» فيها حاجزًا منع وصول تأثير الفعل «ظنّ» لما يليه، في حين أنّ اتّصال «ما الكافّة» بأنّ في البنية (46. ب) فقد كفّت "أنّ" عن عملها وأُلغي دور الحاجز في هذه البنية.

وتُصنّف "أنْ" الموصوليّة كذلك ضمن الحواجز، مثال على ذلك ما ذكره (ابن يعيش- 1159 م- 1246 م-2001، 140/4):

(47) {علم أن سيكون منكم مرضى} (المزّمّل: 20).

نلاحظ من المثال أعلاه أنّ الموصوليّ "أنْ" قد شكّل بدوره حاجزًا منع تسرّب عمل «علمَ» إلى ما بعده.

والمصدريّ يصنّف كذلك على أنّه من الحواجز؛ ونمثّل على ذلك بما يلي:

(48) زيدٌ هل زرته؟

(49) الضّيفُ هلّا أكرمته.

نلاحظ من المثالين أعلاه أنّ المصدريّين «هل، هلّا» قد شكّلا حاجزًا عامليًّا بين طرفي بنية الاشتغال؛ أي: المشغول عنه والفعل المشغول بالضّمير، فشكّل الحاجز سدًّا منيعًا، منعَ انتقال عدوى النّصب الإعرابيّة ممّا قبله لما هو بعده. وهذا ما سنتحدّث عنه في الفصل الثّالث.

وبناءً عليه، يتّضح لنا أنّ بعض الأدوات تشكّل حواجز عامليّة؛ من مثل: «أنْ، أنّ، هل، هلّا..» ويكمن دورها في أنّها تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها. ومن هنا يمكننا أن نستخلص ما يلي:

(50) أنواع الحواجز العامليّة: الحواجز العامليّة في العربيّة هي المصدريّ والموصولات.

وممّا لاحظناه أنّ المبادئ والقيود المتعلّقة بالحواجز العامليّة تصلح لأن تكون موقع تطبيق لنظريّة الأمثليّة؛ وذلك لما رأيناه من ترجيح وجه على آخر فيها، من الأمثلة على ذلك:

(51) ظننتُ أنّ الفراقَ سهلٌ.

(52) *ظننتُ أنّ الفراقَ سهلًا.

(53) *ظننتُ أنّما الفراقَ سهلٌ.

(54) ظننتُ أنّما الفراقَ سهلًا.

تتحكّم بالبنى السّابقة القيود التّالية:

- قيد الموسوميّة: المسؤول عن منع ظهور بعض صور الخرج.
- قيد التّبعيّة: المسؤول عن منع زيادة عنصر جديد في بنية الخرج.
- قيد ما الكافّة: الّذي يعدّ قيدًا مبطلًا لعمل الحاجز العامليّ.

سنمثّل للبنى السّابقة وقيودها بالجدول التّالي:

الخيارات المتنافسة	قيد الموسوميّة	قيد التّبعيّة	قيد ما الكافّة
1- ظننتُ أنّ الفراقَ سهلٌ.			*
2- ظننتُ أنّ الفراقَ سهلًا.	*!		*
3- ظننتُ أنّما الفراقَ سهلٌ.	*!	*!	
4 - ظننتُ أنّما الفراقَ سهلًا.		*!	

لقد خرقت البنية 2 قيدين اثنين؛ هما: قيد الموسوميّة وقيد اتّصال الحاجز ب "ما الكافّة". أمّا خرق قيد الموسوميّة؛ فيتّضح ذلك من خلال تغيير هذه البنية لوسمها، وعدم محافظتها على موسوميّتها؛ إذ إنّها سمحت بظهور سمة النّصب لعنصرين اثنين على الرّغم من وجود الحاجز العامليّ "أنّ"، وهذا ما يفسّر لا نحويّة هذه البنية الّتي ستعمل قيود الموسوميّة على منع ظهور صورتها في بنية الخرج الأمثل. وأمّا خرقها لقيد اتّصال الحاجز ب "ما الكافّة" فهو خرق غير حاسم نظرًا لاعتبار هذا القيد القيد الأدنى رتبة في التّنظيم الهرميّ للقيود السّابقة.

وقد خرقت البنية 3 بدورها قيدين اثنين أيضًا؛ هما: قيد الموسوميّة؛ الّذي سمح بظهور سمتي النّصب والرّفع ل « الفراق، سهل» على الرّغم من وجود "ما الكافّة" الّتي تكفّ الحاجز العامليّ "أنّ" عن عمله. وقيد التّبعيّة بسبب وجود "ما الكافّة" الّتي ظهرت في بنية الخرج ولم تكن موجودة في بنية الدّخل.

بينما البنية 4 فقد خرقت قيد التّبعيّة خرقًا حاسمًا.

وبذلك تكون بنية الخرج الأمثل للبنى السّابقة هي البنية 1 الّتي أرضت القيود الأعلى رتبة في التّنظيم الهرميّ، وخرقت القيد الأدنى رتبة في التّنظيم الهرميّ. وعليه يمكننا وضع تراتبيّة للقيود السّابقة متمثّلة في:

(55) قيد الموسوميّة>> قيد التّبعيّة >> قيد ما الكافّة.

لقد خَلُص هذا الفصل إلى مجموعة من المبادئ اشتُقّت منها قيود عليها، سنسردها فيما يلي:

– المتكلّم هو محدث المعاني الإعرابيّة في الأصل.

– م. سلّميّة العوامل: الفعل هو الأصل في العمل الإعرابيّ، يليه الحرف، فالاسم المشتقّ.

– م. انعقاد عا–مع: ينعقد العامل بمعموله ليؤسّسا البنية العامليّة.

والقيود على هذا المبدأ:

- أسبقيّة عا: مرتبة العامل قبل المعمول.

– م.امتناع انعكاس ع: لا ينعكس العمل إلى الوراء.

– الأثر الإعرابيّ: لا بدّ لكل عامل من أثر إعرابيّ.

- والقيد عليه: لا أثر دون عامل.

– م. اختصاص الطّلب بالتّرتيب [ف فا مف]: البنية الطّلبيّة تلتزم بالتّرتيب [ف فا مف].

– م. تلازم [ففا]: لا بدّ لكلّ فعل من فاعل أو ما يقوم مقامه.

- قيد الفاعل المضمر: إذا لم يظهر الفاعل فإنّه يُقدّر.

- قيد رتبة الفاعل: ينبغي أن يلي الفاعل الفعل.

– م. رتبة فا ومف من ف: الفاعل والمفعول لاحقان للفعل.

القيود الموضوعة على هذا المبدأ:

- وجوب تقديم الفاعل على مفعوله.
- وجوب تأخير الفاعل عن مفعوله في حال وقوع الفاعل بعد أداة الحصر.

– م. وحدة العامل: لا يجتمع أكثر من عامل على معمول واحد.

– م. القرب العامليّ: العامل الأقرب إلى المعمول هو الأولى بالعمل.

والقيود على هذا المبدأ:

- يتعطّل مبدأ القرب عند ظهور المطابقة الغنيّة.
- قيد البعد العامليّ: عند تعطّل مبدأ القرب العامليّ يكون الأبعد هو الأَولى.

– م. الحاجز العاملي: يمنع الحاجز العامليّ تدخّل عامل سابق في المجال العاملي لذلك الحاجز.

- قيد ما الكافّة: الّذي يعدّ قيدًا مبطلًا لعمل الحاجز العامليّ.

خاتمة الفصل:

لقد مثّلَ هذا الفصل إعادة قراءة للتّراث النّحويّ، وتحديدًا ما يتعلّق بالبنية العامليّة وما يخصّها من مبادئ وقيود، فقد مررنا بداية إلى التّعريف بالعامل ومعايير تصنيفه، ثمّ خصّصنا جلّ هذا الفصل لالتقاط مبادئ العمل الإعرابيّ؛ الّتي وجدناها متناثرة بين كتب النّحو، وبعض الكتب اللّسانيّة الحديثة، وقادَنا الجمع بين التّراث والحديث إلى الكشف عن قيود جديدة؛ من مثل: قيد البعد العامليّ. وقد استعرضنا من خلال هذا

الفصل: المبادئ والقيود الخاصّة ب [عا– مع]، تلاه حديثنا عن المبادئ والقيود المتعلّقة ب [ف فا مف]، من بعد ذلك ناقشنا المبادئ الخاصّة بوحدة العامل وبنية التّنازع، وقد ذكرناها بشكل مختصر لنعود إليها في الفصل الرّابع بشيء من التّفصيل، وأخيرًا تحدّثنا عن المبادئ المتعلّقة بالحواجز العامليّة، وقد اتّضح لنا أنّ هذه البنية ترجّح وجهًا على آخر، وأنّها مناسِبة لتطبيق نظريّة الأمثليّة عليها، ممّا دفعنا إلى تطبيق النّظريّة على بنية تحوي حاجزًا عامليًّا. وقد ذيّلنا هذا الفصل بقائمة المبادئ والقيود المستخلصة منه.

واستنتجنا من هذا الفصل أنّ النّحاة كانوا على وعي كبير بالمبادئ والقيود الّتي تنظّم عمل البنية العامليّة، وسنوظّف القيود الّتي توصّلنا إليها في الجانب التّطبيقيّ من عملنا؛ الّذي سنخصّصه للحديث عن بنيَتَي الاشتغال والتّنازع من منظور أمثليّ.

الفصل 3: مقاربةٌ أمثليّةٌ لبنية الاشتغال

مقدّمة الفصل:

تشتغل نظريّة الأمثليّة حسب مبدأَي التّرجيح والمفاضلة بين الخيارات واصطفاء الخيار الأمثل، ويعدّ مبحث الاشتغال مبحثًا ثريًّا من زاوية أمثليّة؛ لما طرحته بنية الاشتغال من خلاف في النّحو العربيّ، فقد اتّبع النّحاة في مقاربتها منهج المقارنة بين بنية الاشتغال والأبنية المشابهة لها، وهذا ما يتّضح في قول سيبويه: "فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء... وإن شئت قلت: زيدًا ضربتُه، وإنَّما نصبهُ على إضمار فعلٍ هذا يفسّره، كأنّك قلتَ: ضربتُ زيدًا ضربتُه، إلاّ أنّهم لا يُظهِرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ بتفسيره. فالاسمُ ها هنا مبنيّ على هذا المضمَرِ" (سيبويه– 765 – 796م– 1988، 81/1). إنّ ما ذكرناه يهيّئ بنية الاشتغال لأن تُقارَب في ضوء المكتسبات اللّسانيّة الحديثة، وتحديدًا في ضوء نظريّة الأمثليّة. ونهدف من ذلك إلى رصد الأسس الّتي انطلق منها النّحاة في هذه المقاربة القائمة على المقارنة واختيار البنية المثلى؛ إذ إنّهم يرشّحون البنية الّتي لا تخرق القيود العامليّة – أو تخرق أقلّ عدد ممكن من القيود – بينما ترشّح الأمثليّة البنية المثلى الّتي يولّدها الدّماغ البشريّ. ولذلك سنفصل في هذا العمل بين المقاربة النّحويّة والأمثليّة، ولكن هذا لا يمنع من استثمار ما وصفه النّحاة، وخاصّة فيما يتعلّق بالقيود الّتي وضعها النّحو على العمل

الإعرابيّ، واستكمال ما بدا لنا منقوصًا في النّحو العربيّ بما وصلت إليه نظريّة الأمثليّة.

يعدّ الاشتغال بابًا بالغ الأهميّة في النّحو العربيّ، وعلى الرّغم من أهمّيّته؛ فإنّ المتتبّع للتّراث النّحويّ العربيّ يلاحظ أنّ النّحاة لم يفردوا له بابًا خاصًّا، وإنّما نجده مبثوثًا بين الأبواب الأخرى؛ كما هو الحال عند سيبويه الّذي ذكره في «باب ما يكون فيه الاسم مبنيًّا على الفعل قُدّم أو أُخّر وما يكون فيه الفعل مبنيًّا على الاسم، الكتاب، ص. 80 وما بعدها» وذَكره كذلك في «باب ما ينصب في الألف، الكتاب، ص. 101». وكذلك كان الأمر بالنّسبة إلى ابن يعيش الّذي بوّبه في «فصل ما أُضمر عامله على شريطة التّفسير، ابن يعيش، شرح المفصّل، 100» والأمر ذاته نجده عند غيرهم من النّحاة.. سنزاوج في عملنا هذا بين اتّجاهين اثنين؛ أحدهما: اتّجاه تراثيّ نحويّ، والآخر: أمثليّ حديث. وسننطلق في إنجاز هذا الفصل بداية من التّعريف بالاشتغال، ثمّ سنعرّج على الخلاف بين البصريّين والكوفيّين في مسألة الاشتغال، وسنعرض بعدها المقاربة الهرميّة النّحويّة للأبنية الاشتغاليّة، لندرس بعد ذلك الأوجه الممكنة للبنية الاشتغاليّة وكيفيّة تفسيرها في ضوء نظريّة الأمثليّة.

1.3 تعريف الاشتغال:

الاشتغال لغةً:

وردَ عن ابن منظور: "الشّغْل والشَّغَلُ والشُّغْلُ والشُّغُل كلّه واحد، والجمع أشغالٌ

وشغول.. وقد شغَلَه يشْغَلُهُ شَغْلًا وشُغلًا، الأخيرة عن سيبويه.. وقد شُغل فلان فهو مشغول؛ وقال ثعلب: شُغل من الأفعال الّتي غُلّبت فيها صيغة ما لم يُسَمَّ فاعله" (ابن منظور – 1232 م – 1311 م –2007، 2286).

الاشتغال اصطلاحًا:

يعرّف جمهور النّحاة الاشتغالَ: "أن يتقدّم اسم ويتأخّر عنه عامل هو فعل أو وصف وكلّ من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظًا گ (زيدًا ضربته) أو محلًّا گ (زيدًا مررتُ به) أو لما لابس ضميره نحو (زيدًا ضربتُ غلامَه أو مررتُ بغلامه) " (ابن هشام، 1309م – 1360م، 1984، 546).

2.3 الاشتغال بين البصريّين والكوفيّين:

لقد شهدت مسألة الاشتغال خلافًا بين مدرستي البصرة والكوفة؛ أمّا البصريّون، فقد انتصروا إلى تقدير فعلٍ نصبَ الاسم المشتغل عنه. ومنهم سيبويه الّذي ذكر في كتابه: "وإن شئت قلت: زيدًا ضربتُه، وإنّما نصبه على إضمار فعل هذا يفسّره، كأنّك قلت: ضربتُ زيدًا ضربتُه، إلّا أنّهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره" (سيبويه– 765 – 796م– 1988، 1/ 81).

وأمّا الكوفيّون فذهبوا إلى أنّ الاسم المشتغل عنه قد نُصب بالفعل نفسه الّذي نصب الهاء. وقد برّروا رأيهم هذا بأنّ بنية [زيدًا ضربته] شبيهة ببنية [أكرمتُ أباك زيدًا]، إلّا أنّ زيدًا في بنية [أكرمتُ أباك زيدًا] منصوب على البدليّة، وقد وضّح الأنباريّ ذلك في

قوله: "وجاز أن يكون بدلًا لأنّه تأخّر عن المبدل منه؛ إذ لا يجوز أن يكون البدل إلّا متأخّرًا عن المبدل منه، وأمّا ههنا فقد تقدّم زيد على الهاء؛ فلا يجوز أن يكون بدلًا منها؛ لأنّه لا يجوز أن يتقدّم البدل على المبدل منه.." (الأنباريّ- 1119 م-1181 م- 2003، 69). وبصدد ما ذهب إليه الكوفيّون في نصب الاسم بالفعل الظّاهر، وما برّروه بأنّ الاسم هو نفسه الضّمير، وتعدّي الفعل إلى ضميره بمثابة تعدّيه للاسم، فيذهب ابن يعيش إلى أنّه "قول فاسد، لأنّ ما ذكروه، وإن كان من جهة المعنى صحيحًا، فإنّه فاسد من جهة اللّفظ" (ابن يعيش- 1159 م- 1246 م- 2001، 402). ومن هنا يمكننا صياغة التّشكّلين العامليّين التّاليين:

(1) [Øز + اسمز [نصب]] [فعلذ + ضميرز[نصب]].

(2) [اسم ظاهر نصب + فعل + اسم مضمر نصب].

نلاحظ من التّشكّلين أعلاه أنّ: الأوّل منهما عبارة عن فعلين أوّلهما مضمر يفسّره الفعل المذكور، وثانيهما ظاهر، وكلّ منهما يعمل النّصب في الاسم بعده. أمّا التّشكّل الثّاني، فيعكس وجود فعل واحد يعمل النّصب فيما يسبقه وما يليه، وهذا رأي الكوفيّين الّذي ذهب ابن يعيش إلى فساده.

3.3 المقاربة الهرميّة النحويّة للأبنية الاشتغاليّة:

إذا ما أمعنّا النّظر في عمق الدّرس التّراثيّ العربيّ؛ نلاحظ أنّ أصول المعارضة والتّرجيح كانت حاضرة لديهم؛ إلّا أنّ شطرًا كبيرًا منها كان يتعلّق بأصول الصّناعة

النّحويّة نفسها وبمناهج النّحويّين واختياراتهم في تنظيم العمل بمقتضيات هذه الأصول. وهذا يتّضح جليًّا في باب الاشتغال الّذي أوضح النّحاة من خلاله أنّهم على دراية كبيرة بالبنى الّتي تُرجّح على أخرى، ومن ذلك ما ورد لدى الأزهريّ في قوله: "وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفة، فالنّصب في نحو: «زيدًا ضربته» أقوى من النّصب في نحو: «زيدًا ضربتُ أخاه» والنّصب في«زيدًا ضربتُ أخاه» أحسن من النّصب في «زيدًا مررتُ به» والنّصب في «زيدًا مررتُ به» أحسن من النّصب في «زيدًا مررتُ بأخيه»" (الأزهريّ– 1434م – 1499م– 2000، 442).

وبناءً على ما تقدّم يمكننا صياغة الهرميّة التّالية:

(3) زيدًا ضربته >> زيدًا ضربتُ أخاه >> زيدًا مررتُ به >> زيدًا مررتُ بأخيه.

نلاحظ من الهرميّة السّابقة أنّ النّحاة قد انطلقوا من دخل واحد مجرّد تمثّله البنية التّالية:

(4) [اس [نصب] + ف + اس [نصب]].

حيث يختلف الشّكل النّحويّ للاسم الثّاني، فتارةً يرد ضميرًا متّصلًا، وتارة مركّبًا إضافيًّا، وطورًا مركّبًا بالجرّ، وهو في كلّ الحالات يكون في موضع المفعول. واتّضح لنا كذلك أنّ النّحاة قد انصبّ تركيزهم على الخاصّيّة العامليّة، فلم يعيروا المستوى المعجميّ

أهمّيّةً، فَهُم موجّهون بالعمل الإعرابيّ، لا بما يملأ هذا الموضع. في حين أنّ الأمثليّة تنطلق من تعداد واحد، ولا تقارن بين الأبنية النّحويّة واللّانحويّة.

4.3 الأوجه الممكنة للبنى الاشتغاليّة وفق النّحو العربيّ:

يتّفق (ابن يعيش– 1159 م– 1246 م– 2001) و(ابن هشام– 1309م – 1360م– 1984)، وغيرهما من النّحاة على أنّ هناك خمسة أحكام تخصّ الاسم المشتغل عنه؛ وهي كالتّالي:

1.4.3 وجوب نصب الاسم المشتغل عنه في حال وقوعه بعد أدوات الشّرط أو أدوات العرض والتّحضيض أو أدوات الاستفهام غير الهمزة. من الأمثلة على ذلك:

(5) إنْ زيدًا تلقَه فأكرمه.

(6) ألا أخاك سامحته.

(7) هل عمرًا رأيته؟

وفي هذا الإطار نقترح القيد الآتي:

(8) قيد انتقاء التّرتيب [ف فا مف]: يُرجّح النّصب على الرّفع في حالة الابتداء بالمصدريّ.

2.4.3 وجوب رفع الاسم المشتغل عنه [3] في حال وقوعه بعد الحواجز العامليّة، وكنّا قد تحدّثنا في الفصل السّابق عن الحواجز العامليّة الّتي اعتبرناها قيودًا على

[3] وقد رأى بعض النّحاة بأنّ رفع الاسم المشتغل عنه تخرجه من باب الاشتغال.

العمل الإعرابيّ، ويظهر أثرها هنا عندما تتفاعل مع بنية الاشتغال، ويمكن أن نرصد ذلك بالمقارنة بين الأمثلة الآتية:

(9) دخلتُ فإذا الاجتماعُ يحضره العشرات.

(10. أ) عمرًا زرته.

(10. ب) عمرو [هل زرته]؟

(11. أ) الرجلَ رأيته.

(11. ب) الرّجلُ [الّذي رأيتُه].

نلاحظ من الأمثلة السّابقة أنّ الرّفع هنا هو الأفضل بمجرّد تدخّل حاجز يفصل بين الاسم والفعل الظّاهر؛ إذ إنّ الحاجز شكّل سدًّا منيعًا، منعَ انتقال عدوى النّصب الإعرابيّة ممّا قبله لما هو بعده.

3.4.3 جواز رفع الاسم المشتغل عنه ونصبه مع ترجيح النّصب إذا دلّ الفعل المشغول بالضّمير على طلب من أمر أو دعاء، أو إذا اقترنت به "لا النّاهية" الّتي تدلّ على الطّلب، أو إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد (همزة الاستفهام، ما ولا النّافيتين، حيث، إذا)، أو في حال تقدّمت الاسم المشتغل عنه جملة فعليّة عند وقوعه بعد عاطف أو شِبهه. من الأمثلة على ذلك:

(12) زيدًا حفظه الله.

(13) عمرًا لا تضربه.

(14) {يدخل من يشاء في رحمته والظّالمين أعدّ لهم عذابًا أليمًا} (الإنسان: 31)

(15. أ) {أبشرًا منّا واحدًا نتّبعه} (القمر: 24)

نلاحظ أنّ البنية (15. أ) قد وردت ثقيلة معجميًّا، ومع ذلك حافظت على نحويّتها؛ إذ إنّ الاسم المشتغل عنه وقع بعد همزة الاستفهام، وقد أُثقل معجميًّا بالمركّب بالتّمييز الّذي تضمّن مركّبًا بالجرّ ونعتًا، ليليهما الفعل، وهذا ما يؤكّد على عدم الاهتمام قديمًا بالجانب المعجميّ. لكن هذه البنية قد لا تصمد أمام قيود نظريّة الأمثليّة، وبشكل خاصّ قيد التّبعيّة الّذي يحافظ على المداخل المعجميّة المعتمَدَة في الدّخل، ويمنع إقحام وحدات معجميّة إضافيّة أثناء الاشتقاق. فالأصل في هذه البنية:

(15. ب) أبشرًا نتّبعه.

وتتألّف هذه البنية من:

(16. أ) [ح استفهام + اس مفردة [نصب] + ف + اس[نصب]].

لكن أُقحم في هذه البنية مركّب بالتّمييز، لتأخذ البنية الشّكل التّالي:

(16. ب) [ح استفهام + م بالتمييز + ف + اس[نصب]].

نلاحظ عدم التّكافؤ بين البنيتين في مستوى المكوّنات؛ فالاسم المشغول عنه في البنية الأولى وردَ مفردة، في حين وردَ في البنية الثّانية مركّبًا بالتّمييز، إذن ما نواجهه هنا هو اختلاف في الأشكال النّحويّة للمكوّن. والبنية في شكليها الأوّل والثّاني تعدّ بنية نحويّة من منظور النّحو العربيّ، وعلى الرّغم من أنّ المقارنة جائزة في النّحو العربيّ،

فهي تصطدم في نظريّة الأمثليّة بقيد التّبعيّة الّذي يمنع الإقحام، ممّا يجعل هذه البنية غير مؤهّلة لأن تكون بنية منتقاة للخيار الأمثل.

4.4.3 استواء الرّفع والنّصب وَذلكَ بحسب ما ورد عند ابن هشام: "إِذا وَقع الاسم بعد عاطف مَسْبوق بجملة فعليّة مَبْنِيَّة على مُبْتَدأ" (ابن هشام– 1309م – 1360م– 1984، 549)، ومن الأمثلة الّتي ذكرَها في هذا المقام:

(17) زيدٌ قامَ وعمرًا أكرمته.

ويبرّر النّحاة ذلك في أنّ مثل هذه الجملة الجزء الأوّل منها اسميّ ممّا يبيح الرّفع، والجزء الثّاني منها فعليّ ممّا يبيح النّصب، لذلك كلا الوجهين جائز.

إلّا أنّنا نجد أنّ الوجه الّذي يجب الانتصار له هو الرّفع؛ ويعود ذلك إلى وجوب التّماثل بين المتعاطفين، فلأنّ الجزء الأوّل من الجملة ابتدأ برفع يجب عندئذ – بحسب رأينا – أن يكون المعطوف عليه مرفوع أيضًا، وهنا بإمكاننا أن نوظّف القيد التّالي:

(18) قيد التّماثل بين المعطوفين: ينبغي عطف مركّبين متجانسين.

5.4.3 جواز رفع الاسم المشتغل عنه ونصبه مع ترجيح الرّفع؛ ويكون ذلك فيما عدا ما وردَ في الأحكام الأربعة الماضية، لأنّه في اللّغة العربيّة إذا دار الأمر بين جواز النّصب والرّفع ينتصر النّحاة إلى العمل بالرّفع، وهو كما يقول سيبويه فيه: "الرّفع أجود"، و"الرّفع هو الوجه" (سيبويه–765 – 796م–1988، 1/ 63)؛ ويقصد به: الوجه الرّاجح الذي تفضّله اللّغة. وإنّ الوجه الإعرابيّ الّذي يرجّحه سيبويه يكون مبنيًّا

على ما تكلّم به أكثر العرب وأفصحهم، وجاء في لغات العرب. وفي سياق الاشتغال المذكور أعلاه، فإنّ سيبويه يرى أنّ "الرّفع أحسن وأجود من النّصب لأنّه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول: ضربتُ زيدًا، وزيدًا ضربتُ، ولا يعمل الفعل في مضمر ولا يتناول به هذا المتناول البعيد" (سيبويه- 765 – 796م- 1988، 1/ 82- 83).

5.3 تفسير البنية الاشتغاليّة في ضوء نظريّة الأمثليّة:

سنعمل في هذا الجزء على تفسير بنى الاشتغال وفق نظريّة الأمثليّة؛ إذ إنّنا سنوظّف القيود الّتي تعرّضنا إليها في الفصلين السّابقين، لنرى كيف تفسّر نظريّة الأمثليّة بنية الاشتغال؟ وما هي أنواع القيود الّتي ستتفاعل في هذه البنية؟ وما هي تراتبيّة القيود التي يمكن اعتمادها في هذا الفصل؟

يجب أن تتوفّر بنية الدّخل في نظريّة الأمثليّة على عدد من العناصر حدّدتها (Legendre, 2001, 3) فيما يلي: "بنية (المنجز – المتحمّل) + سمات وظيفيّة + مداخل معجميّة". وبناءً عليه يمكننا اقتراح بنية الدّخل الممكنة للبنية الاشتغاليّة: [الاسم المشتغل عنه + الفعل + الفاعل + المفعول (النّسخة الضميريّة)]. يقوم المولّد (generator) بتوليد بنى الخرج الممكنة:

(19) زيدًا ضربتُه.

(20. أ) زيدًا ضربتُ.

(20. ب) زيدًا ضربتُ زيدًا.

(20. ج) زيدًا ضربتُ زيدًا [4].

(21) زيدٌ ضربتُه.

(22) *ـــــه ضربت زيدًا.

(23) *ضربت زيدًا ــه.

إنّ البنيتين 19 & 21 تستوفيان مكوّنات الدّخل جميعها ممّا يرشّحها لأن تكونا الخرج الأمثل، سيتمّ التّنافس فيما بينهما تبعًا لإرضائهما للقيود المتفاعلة. وأمّا البنية 20، فتتألّف من: [الاسم المشتغل عنه + فعل + فاعل + نسخة]؛ وقد يتساءل أحدهم كيف يمكن مقارنة البنية 20 بالبنيتين 19 & 21 وهي بنى غير متماثلة على مستوى المكوّنات؟ إنّ البنية 20 تتألّف من المكوّنات كاملةً؛ إذ تعبّر النّسخة عن الاسم المشتغل عنه الّذي تمّ نقله، فخلّف نسخة وراءه، وهذا ما أوضحته المكّيّ في قولها: "في المناويل السّابقة للمنوال الأدنويّ كان النّقل يترك أثرًا يُستدلّ من خلاله على الموضع الأصليّ للمكوّن المنقول.. لكنّ مفهوم الأثر أحدث إشكالًا في تصوّر عدد من الأبنية التّحويليّة، وفي تحديد علاقة الرّبط؛ إضافة إلى ذلك فإنّ الفرضيّة لا تتناسب والمقاييس الأدنويّة،

[4] لقد اخترنا اللّون الرّمادي الفاتح ليدلّ على النّسخة المضمرة من الاسم الّتي يفسّرها الاسم الظّاهر، ويشير الخطّ الموجود على النّسخة الّذي يتّضح في البنية (20. ج) إلى أنّ هذه النّسخة محذوفة.

ولتجاوز هذه النّقائص تمّ تعويض «الأثر» ب «النّسخة» copy " (المكّيّ، 2019، 88). وقد تبنّت نظريّة الأمثليّة مفهوم النّسخة، وهو ما أشار إليه Müller في قوله: "في نظريّة الأمثليّة، نفترض عند حدوث النّقل، أنّه سيخلّف وراءه نسخة (copy) [5] أو ما كان يُعرف سابقًا بالأثر (trace)" (Müller, 2009, 4).

أمّا البنيتان 22 & 23 فهما بنيتان لانحويّتان، بسبب خرقهما القيد التّالي:

(24) قيد ربط الضّمير: الضّمير حرّ في مقولته العاملة.[6]

تتحكّم في البنى السّابقة القيود التّالية:

- قيود العمل الإعرابيّ: قيد أولويّة الرّفع على النّصب: الرّفع راجح على النّصب.
- قيد الرّبط: الضّمير حرّ في مقولته العاملة.
- قيد العامل المضمر: العامل يعمل في معموله حتّى وإن لم يكن ظاهرًا.

سنمثّل للبنى السّابقة مع قيودها في الجدول التّالي:

---

[5] اعتمدت الأمثليّة نظريّة النّسخة باعتبارها الصّياغة الجديدة لنظريّة الأثر النّاتج عن النّقل.

[6] نقصد بالمقولة العاملة: المجال العامليّ الّذي يضمّ كلًّا من العامل في العائد والمفسّر والعامل. مثال على ذلك:

[التقت زينب ذ [صديقتها ذ]]

المقولة العاملة في هذا المثال: [صديقتها]؛ إذ يعود الضّمير «ها» على مفسّره «زينب» وهو حرّ في مقولته العاملة؛ أي مربوط خارج حدود هذه المقولة. للمزيد: يُنظَر: المكّيّ، 2013، 21.

الخيارات المتنافسة	قيد أولويّة الرّفع على النّصب	قيد ربط الضّمير	قيد العامل المضمر
1- زيدًا ضربتُه.	*!		
2- زيدًا ضربتُ.	*!		
3 - زيدٌ ضربتُه.			
4 - ـــــه ضربت زيدًا.		*!	*
5 - ضربت زيدًا ــه		*!	*

- خرق الخياران 1 & 2 قيد أولويّة الرّفع على النّصب، لذلك يُستَبعَد هذان الخياران.

- خرق الخيار 5 قيد ربط الضّمير وقيد العامل المضمر، إذ تمثّل الجملة كلّها المقولة العاملة في الضّمير [ضربت زيدًاذ ــهذ]، نلاحظ أنّ الضّمير ومفسّره متلاصقان من حيث المسافة، وهذا يمنعه قيد ربط الضّمير، ممّا سيؤدّي إلى استبعادهما أيضًا.

أمّا في 4، فنلاحظ خرقًا لقيد أسبقيّة المفسّر على المضمر الّذي ينطوي عليه القيد (24).

- لقد أرضى الخيار 3 جميع القيود، ممّا يؤدّي إلى اختيار هذا المرشّح ليكون خيارًا أمثل.

وعليه يمكننا وضع ترتيب للقيود أعلاه، على النّحو التّالي:

(25) قيد أولويّة الرّفع على النّصب>> قيد ربط الضّمير>> قيد العامل المضمر.

ولإيضاح سبب انتصار المقاربة النّحويّة والأمثليّة لتفضيل الرّفع على النّصب، وهو ما تلتقي فيه كلتا المقاربتين؛ ففي النّحو العربيّ: نجد أنّ قاعدة العمل تنصّ على أنّ الفعل يعمل حالة النّصب في مفعوله، بشرط أن يقع النّصب على الاسم مرّة واحدة إمّا ظاهرًا أو مضمرًا. إنّ ما ذكرناه سابقًا عن انتصار البصريّين في تفسير الاشتغال بتقدير فعل نصبَ الاسم المشتغل عنه، ووجود قاعدة معروفة في النّحو العربيّ تبيحُ حذف ما هو معلوم – كأن نحذف الفعل والفاعل عندما نسأل: أجاءَ زيدٌ؟ والإجابة تكون: نعم. والمقصود بها: نعم جاء زيدٌ، فحذف الفعل وفاعله هنا كان للعلم بهما – يجعلنا نمثّل لبنية الاشتغال كما يلي:

(26. أ) [[أكرمتُ زيدًا] [أكرمتُه]].

(26. ب) [[Ø زيدًا] [أكرمتُه]].

وتشير Ø إلى الفعل المضمر والّذي فسّره الفعل الّذي يليه، وكأنّ التّقدير فيه: أكرمتُ زيدًا أكرمته. فبدلَ أن تقوم البنية بافتراض فعل مضمر يفسّره الفعل الّذي يليه، تقوم بترجيح الرّفع الّذي يضمن أقلّ عدد من خرق القيود، فترجيح الرّفع ليس لأنّه الخيار المثاليّ (Perfect) وإنّما لأنّه خيار أمثليّ (Optimal)؛ إذ لا يوجد ما هو أفضل منه لاختياره من بين الخيارات الممكنة.

وبناءً على ما ذُكر أعلاه، نعلّل سبب انتصارنا للخيار الأمثل (الرّفع) في البنية الاشتغاليّة بأنّ اللّغة تعمل فيه بالأصل الأقوى؛ إذ إنّ الأمر يدور ها هنا بين ترجيح

لتقدير عامل أو عدمه، مما يجعلنا ننتصر في نظريّة الأمثليّة للخيار الأمثل المبنيّ على الاقتصاد؛ الّذي تحدّد Legendre المقصود به: "مفهوم الاقتصاد وفقًا لنظريّة الأمثليّة يقابل عدد الخروقات الأقلّ الممكنة للقيود" (Legendre, 2001,16).

ونوسّع عيّنتنا الاختباريّة، باستعراض مجموعة أخرى من الأمثلة تستوجب أن يكون الاسم المشتغل عنه منصوبًا وجوبًا لا جوازًا، والمتمثّلة في أن يُسبق المشتغل عنه بإحدى أدوات الاستفهام عدا الهمزة، نلاحظ الأمثلة التّالية:

(27) هل زيدًا أكرمته؟

(28) * زيدًا أكرمته هل؟

(29) * هل زيدًا أكرمتها؟

(30) *ـه هل أكرمت زيدًا؟

تحكم هذه البنى المتنافسة مجموعة من القيود متمثّلة في:

– قيد الرّتبة: كلّ مكوّن من مكوّنات الجملة يحتلّ موقعًا معيّنًا خاصًّا به في هذه الجملة.

– قيد التّماثل؛ الّذي حدّده (Prince & Smolensky, 1997)، وينصّ على أنّ: السّماتَ الّتي يَختزلُ كلّ عنصر مصفوفةً معلومة منها يجب أن تكونَ قيمها مماثلة لنظائرها الّتي في أشباهها.

– قيد ربط الضّمير.

- قيد انتقاء المصدريّ "هل" للتّرتيب [ف فا مف].

سنمثّل للبنى الموجودة أعلاه، والقيود المتحكّمة بها في الجدول التّالي:

الخيارات المتنافسة	قيد انتقاء المصدريّ للتّرتيب [ف فا مف]	قيد الرّتبة	قيد ربط الضّمير	قيد التّماثل
1- هل زيدًا أكرمته؟				
2- زيدًا أكرمته هل؟	*!	*!		
3-هل زيدًا أكرمتها؟			*!	*!
4- هل أكرمت زيدًا؟		*!	*!	

- لقد خرق الخيار 2 قيدين اثنين؛ هما: قيد انتقاء المصدريّ للتّرتيب [ف فا مف]، قيد الرّتبة ؛ ممّا يؤدّي إلى استبعاده.

- وخرق الخيار 3 قيد التّماثل؛ إذ إنّ الدّخل كان يتمتّع بمصفوفة من السّمات، وقد تعرّضت هذه السّمات إلى تغيير في الخرج، ممّا أدّى إلى خرق قيد التّماثل؛ سنعبّر عن هذا الخرق بالتّمثيل التّالي:

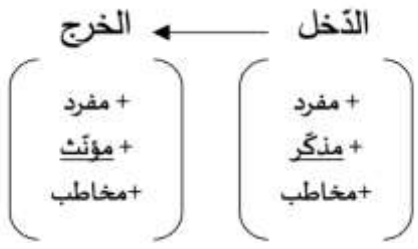

وخرق هذا القيد سيؤثّر تبعًا لذلك على ربط الضّمير المتّصل الّذي لن يجد مفسّره في هذه البنية، وسيصبح تعبيرًا محيلًا حرًّا.

وخرق الخيار 4 قيد أسبقيّة المفسّر على المضمر الّذي ينطوي عليه القيد (24). بينما الخيار 1 فيعدّ الخيار الأمثل؛ إذ إنّه الخيار الأكثر إرضاءً للقيود السّابقة.

بناءً على ما تقدّم يمكننا وضع ترتيب للقيود أعلاه تتمثّل فيما يلي:

(31) قيد انتقاء المصدريّ للتّرتيب [ف فا مف] >> قيد الرّتبة>> قيد ربط الضّمير >> قيد التّماثل.

وإذا ما أردنا اختبار قيود أخرى، فإنّنا سنستعرض بنى قد يقوم المولّد بتوليدها؛ من مثل:

(32) * زيدًا ضَربَ ضم.

(33) زيدٌ ضرب.

(34) زيدٌ ضربته.

(35) زيدًا ضربت.

(36) زيدًا ضربته.

تتحكّم بالبنى السّابقة مجموعة القيود التّالية:

– قيود العمل الإعرابيّ المتمثّلة في:

- قيد أولويّة الرّفع على النّصب.

- قيد أولويّة النّصب على الرّفع المشروط بضعف قيد أولويّة الرّفع.

– قيد الأقصويّة (Maximality) الّذي حدّده (Prince & Smolensky, 1993)، وهذا لازمُه أنّ استهدافَ شيءٍ من قطع الدّخل بالحذف في مستوى الخرج ممنوع منعًا مطلقًا.

نمثّل للبنى السّابقة والقيود عليها في الجدول التّالي:

الخيارات المتنافسة	قيد أولويّة الرّفع على النّصب	قيد الأقصويّة	قيد أولويّة النّصب على الرّفع
1– زيدًا ضَربَ	*!		
2– زيدٌ ضرب		*!	*
3 – زيدٌ ضربته			*
4– زيدًا ضربت	*!		
5– زيدًا ضربته	*!		

– لقد خرق الخيار 2 قيد الأقصويّة (بسبب عدم اشتماله على مكوّنات الدّخل كاملة)، وقيد أولويّة النّصب على الرّفع، ممّا سيؤدّي إلى استبعاده.

– وخرق كلّ من 1 & 5 & 4 القيد المهيمن في هذه البنى؛ ألا وهو: قيد أولويّة الرّفع على النّصب، ممّا سيؤدّي إلى استبعادها.

– بينما الخيار 3 فقد أرضى قيد أولويّة الرّفع على النّصب، قيد الأقصويّة، وخرق القيد الأدنى في التّنظيم الهرميّ لهذه القيود؛ ألا وهو: قيد أولويّة النّصب على الرّفع، ممّا يخوّل هذا الخيار لأن يصبح خيارًا أمثل للبنى السّابقة، بسبب تحقيقه مبدأ الاقتصاد الّذي تنصّ عليه نظريّة الأمثليّة.

وبناءً على ما تقدّم يمكننا أن نصوغ القيود وفقًا للتّراتبيّة التّالية:

(37) قيد أولويّة الرّفع على النّصب >> قيد الأقصويّة >> قيد أولويّة النّصب على الرّفع.

أمّا عن الموصولات في البنية الاشتغاليّة؛ فنلاحظ تأثيرها في البنية الاشتغاليّة من خلال الأمثلة التّالية:

(38) الرّجلُ الّذي زرتُه.

(39) *الرّجل زرته الّذي.

(40) *الّذي الرّجل زرتُه.

(41) الرجلَ الّذي زرته.

تتحكّم في البنى السّابقة مجموعة القيود التّالية:

– قيود العمل الإعرابيّ المتمثّلة في:

- قيد أولويّة الرّفع على النّصب.
- قيد أولويّة النّصب على الرّفع وهو مشروط بضعف قيد أولويّة النّصب.

– قيد العامل الرّابط (operator)؛ الّذي حدّدته (Grimshaw, 1997, 374)، وينصّ على أنّ العامل الرّابط – الّذي تعبّر عنه العبارات الميميّة والموصولات مثلًا – يجب أن يقع في مخصّص المصدريّ.

– قيد الرّتبة.

– قيد ربط الضّمير.

سنمثّل للبنى السّابقة والقيود المتحكّمة فيها في الجدول التّالي:

الخيارات المتنافسة	قيد أولويّة الرّفع على النّصب	قيد العامل الرّابط	قيد الرّتبة	قيد ربط الضّمير	قيد أولويّة النّصب على الرّفع
1–الرّجلُ الّذي زرته					*
2– الرّجلُ زرته الّذي		*!	*!		*
3 – الّذي الرّجل زرته		*!	*!	*!	*
4– الرّجلَ الّذي زرته	*!				

– لقد خرق الخيار 2 كلًّا من القيود التّالية: قيد العامل الرّابط، قيد الرّتبة، قيد أولويّة النّصب على الرّفع، ممّا سيؤدّي إلى استبعاده.

– وخرق الخيار 3 كلًّا من القيود التّالية: قيد العامل الرّابط، قيد الرّتبة، قيد ربط الضّمير، قيد أولويّة النّصب على الرّفع، ممّا سيؤدّي إلى استبعاده.

– بينما الخيار 4 فقد خرق القيد المهيمن هنا؛ ألا وهو: قيد أولويّة الرّفع على النّصب، ممّا سيؤدّي إلى استبعاده.

– وخرق الخيار 1 قيد أولويّة النّصب على الرّفع، والّذي يعدّ القيد الأدنى رتبة في التّنظيم الهرميّ لهذه القيود، ممّا يؤدّي إلى اختيار هذا الخيار ليكون خيارًا أمثل للبنى السّابقة.

وبناءً عليه يمكننا أن نصوغ التّراتبيّة التّالية للقيود:

(42) قيد أولويّة الرّفع على النّصب >> قيد العامل الرّابط >> قيد الرّتبة >> قيد ربط الضّمير >> قيد أولويّة النّصب.

سنقدّم في نهاية هذا الفصل قائمة القيود الّتي حكمت البنية الاشتغاليّة، ومن بعد ذلك سنضعها وفقًا لتنظيم هرميّ توصّلنا إليه في عملنا هذا:

– قيد أولويّة الرّفع على النّصب.

– قيد أولويّة النّصب على الرّفع.

– قيد انتقاء المصدريّ للتّرتيب [ف فا مف].

– قيد التّبعيّة.

– قيد العامل الرّابط.

– قيد الرّتبة.

– قيد ربط الضّمير.

– قيد التّماثل.

– قيد الأقصويّة.

ويكون التّرتيب الهرميّ للقيود السّابقة وفقًا لما توصّلنا إليه أعلاه:

قيد انتقاء المصدريّ للتّرتيب [ف فا مف]>> قيد أولويّة الرّفع على النّصب >> قيد العامل الرّابط >> قيد الرّتبة >> قيد ربط الضّمير>> قيود الوفاء (قيد التّماثل، قيد التّبعيّة، قيد الأقصويّة) >> قيد العامل المضمر>> قيد أولويّة النّصب على الرّفع.

خاتمة الفصل:

درسنا في هذا الفصل البنية الاشتغاليّة؛ فعرّفنا بالاشتغال، وذكرنا آراء النّحاة العرب فيه على اختلاف انتماءاتهم البصريّة أو الكوفيّة، ثمّ مررنا إلى الهرميّة الّتي استشعرها النّحاة العرب للبنية الاشتغاليّة، وتطرّقنا إلى الأوجه الّتي اتّفق النّحاة العرب على إمكانيّة ورودها في الاشتغال، وأخيرًا حلّلنا البنية الاشتغاليّة وفقًا لنظريّة الأمثليّة من خلال التّفاضل بين الخيارات الممكنة للبنية، واختيار البنية الأقلّ خرقًا للقيود الّتي تفضّلها اللّغة؛ ألا وهي: البنية المثلى.

كما تعرّضنا من خلال هذا الفصل إلى أنواع القيود الّتي تتفاعل في البنية الاشتغاليّة، وعرّفنا كلّ قيد منها على حدة، ثمّ وضعنا تنظيمًا هرميًّا لهذه القيود حسبَ ما رأينا في الجانب الاختباريّ الّذي حلّلنا فيه البنية الاشتغاليّة والأبنية المشابهة لها.

وفي ظلّ اختبار نظريّة الأمثليّة على الأبنية العربيّة، سنخصّص الفصل القادم لمقاربة بنية التّنازع مقاربة أمثليّة.

الفصل4: مقاربةٌ أمثليّة لبنية التّنازع

مقدّمة الفصل:

لقد مثّلت نظريّة العمل الإعرابيّ بمبادئها وقيودها أساسًا راسخًا للنّحو العربيّ؛ إذ إنّ معظم التّراكيب والجمل المستعملة في اللّغة العربيّة تخضع لهذه المبادئ والقيود، وممّا أقلق النّظريّة ظهور بعض البنى المشكلة، ومنها بنية التّنازع الّتي جعلت النّحاة أمام خيارين اثنين؛ فإمّا أن يعدّوا هذه البنية لاحنةً على الرّغم من تداولها، أو أن يقترحوا مخرجًا لهذه البنية يفي بأصول النظريّة.

يعدّ التّنازع أحد الأبواب الّتي أُثقِلَت بفرضيّات استلزمتها طبيعة بنية التّنازع؛ بسبب خروجها عن المألوف من خلال خرقها لأصل عامليّ يستلزم وحدة العامل. ولمّا كانت بنية التّنازع من الأبنية المشكلة في النّحو العربيّ، كان لزامًا على النّحاة أن يحتووا هذه البنية، وأن يبرّروا عدم لحنها من خلال فرضيّات تؤثِر الانتصار لوجه على آخر. هذه الفرضيّات وهذا الاختلاف حول بنية التّنازع يجعلها مشغلًا طريفًا من مشاغل المقاربة الأمثليّة موضوع اهتمامنا في هذا الفصل.

هدفُنا من هذا الفصل تعقّب ما توصّل إليه النّحاة في مقاربتهم لبنية التّنازع وإتمام ذلك بما توصّلت إليه نظريّة الأمثليّة في مقاربة هذه البنية؛ إذ إنّها سترشّح البنية المثلى الّتي يقوم الدّماغ البشريّ بتوليدها، وعلى هذه البنية أن تتّسم بإرضاء أكبر عدد ممكن من القيود وفقًا للتّنظيم الهرميّ لهذه القيود. وبناءً عليه سنفصل في هذا العمل بين

المقاربة النّحويّة والمقاربة الأمثليّة لبنية التّنازع من خلال استثمار ما جاء به النّحاة القدامى لنعيدَ قراءة بنية التّنازع في ضوء نظريّة الأمثليّة. ولإنجاز هذا الفصل، سننطلق بداية من التّعريف بالتّنازع، ثمّ نعرض المقاربة النحويّة لبنية التّنازع، من بعد ذلك سنقترح مقاربة أمثليّة لبنية التّنازع.

1.4 تعريف التّنازع:

التّنازع لغةً: جاء عن ابن منظور:

"التّنازع: التّخاصم. وتنازعَ القوم: اختصموا. وبينهم نزاعةٌ أي خصومة في حقّ. وفي الحديث: أنّه ﷺ، صلّى يومًا فلمّا سلّم من صلاته قال: مالي أنازَعُ القرآن أي أُجاذَبُ في قراءته.." (ابن منظور- 1232 م – 1311 م-2007، 4396).

التّنازع اصطلاحًا:

إذا ما تتبّعنا مصطلح التّنازع لدى النّحاة، سنرى أنّ سيبويه لم يذكر هذا المصطلح بعينه، ولكنّه قال: "هذا باب الفاعلَين والمفعولَين اللّذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الّذي يفعل به، وما كان نحو ذلك"(سيبويه- 765 – 796م- 1988، 73). وأمّا الإستراباذي، فقال فيه: "وإذا تنازع الفعلان ظاهرًا بعدهما فقد يكون في الفاعليّة نحو: ضربني وأكرمني زيدٌ، وفي المفعوليّة نحو: ضربتُ وأكرمت زيدًا" (الإستراباذيّ- 1225 -1287م-2011، 223). بينما ابن هشام فيذهب إلى أنّ التّنازع "أن يتقدّم فعلان متصرّفان، أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرّف واسم يشبهه، ويتأخّر عنهما

معمول غير سببيّ مرفوع، وهو مطلوب لكلّ منهما من حيث المعنى" (ابن هشام- 1309م – 1360م- أوضح المسالك، 2/ 167). يتّضح لنا ممّا سبق أنّ بنية التّنازع تستوجب وجود عاملَين اثنين يتنازعان عمل معمول بعدهما. من الأمثلة على ذلك:

(1) [[سامحتُ] و[أكرمتُ] زيدًا]].

(2) [[ذهبَ] [وأتى] زيدٌ]].

(3) [[أكرمتُ] [وأكرمني] زيدٌ]].

(4) [أكرمني] [وأكرمتُ] زيدًا]].

(5) [[ما ضاربٌ] [ولا ظالمٌ] زيدًا]].

(6) {هاؤُم اقرؤوا كتابِيَه} (الحاقّة: 19).

نلاحظ من الأمثلة أعلاه وجود عاملين عملَ أحدهما فقط في المعمول الّذي يليه، وقد يكون هذان العاملان فعلين متصرّفين، كما في البنية 1 الّتي تألّفت من الفعلين: «سامحتُ» و «أكرمتُ» تلاهما معمول واحد «زيدًا»، وقد حصل هذا التّنازع بين العاملين على المفعول. لكن قد يحدث التّنازع بين العاملين على الفاعل كما في البنية 2؛ إذ تنازع الفعلان «ذهب» و «أتى» العمل على الفاعل المتأخّر عنهما «زيدٌ». ومن الممكن أيضًا أن يكون التّنازع على فاعل ومفعول، كما في البنيتين 3 و4؛ إذ تمثّل البنيتان السّابقتان تنازعًا على الفاعل والمفعول، فقد جاء المعمول «زيد»؛ تارةً في موقع فاعل «زيدٌ»، وتارة أخرى في موقع مفعول «زيدًا». ولا تقتصر بنية التّنازع

على التّحقق مع الأفعال، بل تتحقّق أيضًا مع المشتقّات العاملة كما في البنية 5؛ إذ إنّ المعمول «زيدًا» قد سُبق بعاملين اثنين؛ هما: اسما الفاعل «ضارب» و«ظالم». أمّا البنية 6 فقد تضمّنت عاملين؛ أحدهما اسمٌ عاملٌ «هاؤُم» والآخر فعل «اقرؤوا» تنازعا العمل على المعمول «كتابيَه». تشترك الأمثلة السّابقة جميعها في أنّ المعمول مطلوب لكلا العاملين في المعنى، ومن هنا يمكننا أن نصوغ القيد التّالي:

(7) يجب أن يكون العاملان المتنازعان متقاربين دلاليًّا.

ويمكننا أن نمثّل للبنيات السّابقة بما يلي:

(8)أ. [[عا1+ مع1]+ [عا2 + مع2 + مع3]].

(8) ب. [[عا1+ مع1]+ [عا2 + مع2]+ مع3]].

(8) ج. *[[عا1+ مع1]+ [عا2 + مع2]+ مع3]].

ففي التّمثيل (8.أ) العامل الثّاني هو من عملَ بالمعمول 3، بينما في التّمثيل (8.ب) فإنّ من عملَ هو العامل الأوّل، وأمّا عن التّمثيل (8.ج) فإنّ العاملين قد عملا في آنٍ معًا، ممّا جعل هذه البنية لانحويّة لأنّها تخالف مبدأ وحدة العامل الّذي ينصّ على:

(9) "مبدأ وحدة العامل: لا يجتمع أكثر من عامل على معمول واحد". (المكّيّ، 2013، 36).

والمقصود بذلك ألّا يتتالى عاملان أو أكثر، فيحدثان الأثر العامليّ في معمول واحد

بعدهما. وانطلاقًا من هذا المبدأ يمكننا استنتاج مبدأ آخر، وهو:

(10) مبدأ أسبقيّة العامل على المعمول.

والّذي سنشتقّ منه القيد التّالي:

(11) قيد القرب العامليّ: عند تنافس عاملين على معمول واحد فإنّ العامل الأقرب إلى المعمول هو الأولى بالعمل.

2.4 المقاربة النّحوية لبنية التّنازع:

لقد اختلف النّحاة في تفسيرهم للتّنازع كشأن اختلافهم في مسائل أخرى كثيرة، فنرى انقسامهم إلى فريق كوفيّ يرجّح إعمال العامل الأوّل، وآخر بصريّ ينتصر إلى أنّ الإعمال للثّاني. وقد كان لكلّ فريق منهما أسبابه في انتصاره لأحد العاملين على الثّاني. "أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا: الدّليل على أنّ إعمال الفعل الأوّل أَوْلى النّقلُ، والقياس" (الأنباريّ– 1119 م–1181 م – 2003، 71). وقد اتّخذوا من البنية التّالية دليلًا على النّقل:

(12) كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال.

يتّضح من البنية السّابقة أنّ العامل الأوّل «كفاني» قد عمل الرّفع في الفاعل المتأخّر «قليلٌ من المال»، ولأنّ البنية العامليّة لا تنعقد من غير وجود عامل ومعمول، فقدّروا للعامل الثّاني «أطلب» فاعلًا مستترًا.

نلاحظ أنّ البنية أعلاه من الأبنية المشكلة؛ إذ إنّها تعدّ بنية نحويّة على الرّغم من خرقها لقيدين اثنين؛ هما:7& 11 ، فالعامل الأقرب لم يكن أَولى بالعمل في هذه الحالة؛ نظرًا لعدم كونه مطلوبًا من الفعل «أطلب»، وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: " فإنَّما رفعَ لأنَّه لم يَجعل القليلَ مطلوبًا، وإنَّما كانَ المطلوبُ عندهَ المُلْكَ وجعل القليل كافيًا، ولو لم يرد ونصبَ فَسَدَ المعنى" (سيبويه– 765م– 796م– 1988،79).

فليس المراد من هذه البنية أن يُقال:

(12. أ) [كفاني] [ولم أطلب قليل من المال].

بل المراد منها:

(12. ب) [كفاني قليل من المال] [ولم أطلب الملك].

ومن هنا يمكننا أن نصوغ قيدًا جديدًا يفيد ما يلي:

(13) يتعطّل عمل قيد القرب العامليّ عند تعطّل قيد التّقارب الدّلاليّ للعاملين المتنازعين.

إنّ القيد أعلاه يفيد أنّ إبطال القيد 7 سيؤدّي بدوره إلى إبطال القيد 11.

أمّا القياس لدى الكوفيّين؛ فيذهب الأنباريّ إلى "أنّ الفعل الأوّل سابق الفعل الثّاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثّاني، إلا أنّه لمّا كان مبدوءًا به كان إعماله أَوْلى؛ لقوّة الابتداء والعناية به.. والّذي يؤيّد أنّ إعمال الفعل الأوّل أولى من الثّاني أنّك إذا أعملت الثّاني أدّى إلى الإضمار قبل الذِّكر، والإضمار قبل الذِّكر لا يجوز في كلامهم"

(الأنباريّ- 1119 م-1181م- 2003، 73). يتّضح لنا من القول السّابق أنّ الكوفيّين قد أقرّوا بصلاحيّة عمل الفعلين، لكنّهم رأوا بأولويّة العمل بالأوّل بسبب الابتداء به (المكّيّ، 2013، 398)، وتبعًا لرأي الكوفيّين فإنّ إعمال الفعل الثّاني سيؤدّي إلى خرق المبدأ النّحويّ التّالي:

(14) لا يجوز الإضمار قبل الذّكر.

من الأمثلة على ذلك:

(15) * جاؤوا وذهبَ الطّلاب.

إذا اعتبرنا أنّ الواو المتّصلة بالفعل «جاء» فاعلًا، فإنّنا سنقع في حرج تفسير الإضمار قبل التّفسير.

وأمّا البصريّون، فيوضّح الأنباريّ أسباب انتصارهم لإعمال الثّاني في قوله: "فاحتجّوا بأن قالوا: الدّليل على أنّ الاختيار إعمال الفعل الثّاني النّقلُ، والقياسُ" (الأنباريّ-1119 م-1181م- 2003، 73). أمّا النّقل فيستشهدون به بقوله تعالى:

(16. أ) {آتوني أفرغ عليه قِطرًا} (الكهف: 96).

ويرى البصريّون أنّه لو أُعمل الأوّل لقيلَ «أفرغه»، فتؤول الجملة إلى ما يلي:

(16. ب) آتوني قطرًا أفرغه عليه.

وبالتّالي ستخضع بنية التّنازع لدى الكوفيّين إلى الإضمار ثمّ التّقديم والتّأخير. بينما ما نلاحظه لدى البصريّين فهو مقتصر على الإضمار وحسب، بالإضافة إلى توظيفهم

لمبدأ القرب الّذي عدّوه حجّة القياس لديهم (المكّيّ، 2013، 399)، وهذا ما يتّضح فيما أشار إليه سيبويه في قوله: "وإنّما كان الّذي يليه أوْلَى لقُربِ جِواره وأنّه لا ينقُضُ معنى" (سيبويه– 765 – 796م– 1988، 74). وهو ما يتّفق مع ما جاء لدينا في القيد (11).

ولكن لاحظنا أنّ هذا القيد يتعطّل اشتغاله في الأمثلة التالية:

(17) [قام [وجلسوا] الطّلّابُ].

(18) [ضربتُ [وضرباني] الزّيدين].

إذ يعود السّبب في تعطيل القيد 11 إلى المطابقة. وبهذا نصل إلى قيد آخر يفيد ما يلي:

(19) يتعطّل عمل قيد القرب عند ظهور المطابقة الغنيّة.

لقد تعطّل مبدأ القرب في البنى السّابقة بسبب ظهور المطابقة الغنيّة بين العامل الأقرب «جلسوا، ضرباني» والمعمول «الطّلّابُ، الزّيدين»؛ ممّا أدّى إلى تفضيل إعمال الفعل الأوّل «قام، ضربتُ» في مثل هذه الحالة. نستنتج ممّا سبق أنّ قيد القرب العامليّ يتعطّل في حالة المطابقة، وفي حالة عدم التّقارب الدّلاليّ للعاملين المتنازعين. وبذلك يمكننا أن نصوغ القيد التّالي:

(20) قيد البعد العامليّ: عند تعطّل قيد القرب العامليّ – بسبب ظهور المطابقة أو عدم وجود تقارب دلاليّ بين العاملين– يكون الأبعد هو الأَولى.

إنّ ما استعرضناه سابقًا من المقارنة بين الفرضيّتين البصريّة والكوفيّة لمقاربة بنية التّنازع، جعلنا نتوصّل إلى أنّ البصريّين قد عمدوا إلى الاقتصاد في آليّات تفسير بنية التّنازع، بالإضافة إلى توظيفهم مبدأ القرب، ممّا يجعلنا ننتصر إلى فرضيّتهم الّتي تتوافق بشكل كبير مع ما وردَ في اللّسانيّات الحديثة، وهذا يتّفق مع وجهة نظر (المكّيّ، 2013، 399).

3.4 مقاربةٌ أمثليّة لبنية التّنازع:

بعد أن تعرّفنا المقاربةَ النّحويّة لبنية التّنازع، سنخصّص هذا الجزء من العمل لنقارب هذه البنية مقاربة أمثليّة من خلال توظيف ما مرّ معنا من قيود في الفصول السّابقة، لنكتشف كيف تفسّر نظريّة الأمثليّة توليد هذا النّوع من الأبنية المشكلة، وما هي أنواع القيود الّتي ستخدم هذا الفصل؟ وكيف ستكون تراتبيّتها؟

لقد وضعت (Legendre, 2001, 3) – كما مرّ معنا في الفصل السّابق – عناصر يجب أن تحتوي عليها بنية الدّخل في نظريّة الأمثليّة وهذه العناصر هي التّالية: "بنية (المنجز – المتحمّل) + سمات وظيفيّة + مداخل معجميّة". يقوم المولّد (Generator) بتوليد بنى الخرج، الّتي منها مثلًا:

(21) قام وجلس أخواك.

(22) قاما وجلس أخواك.

(23) قام وجلسا أخواك.

(24) قاما وجلسا أخواك.

إنّ البنى الأربعة السّابقة تستوفي مكوّنات الدّخل جميعها ممّا يرشّحها لأن تكون الخرج الأمثل، سيتمّ التّنافس بينها تبعًا لإرضائها للقيود المتفاعلة.

يتحكّم في البنى السّابقة القيود التّالية:

- قيد القرب العامليّ: عند تنافس عاملين على معمول واحد فإنّ العامل الأقرب إلى المعمول هو الأولى بالعمل.
- قيد المطابقة: يتعطّل مبدأ القرب عند ظهور المطابقة الغنيّة.
- قيد الرّبط: المفسّر يسبق المضمر.

سنمثّل للبنى السّابقة مع قيودها في الجدول التّالي:

الخيارات المتنافسة	قيد المطابقة	قيد القرب العامليّ	قيد الرّبط
1- قام وجلس أخواك.	*!		
2- قاما وجلس أخواك.	*!		*
3- قام وجلسا أخواك		*!	*
4 - قاما وجلسا أخواك.		*!	*

لقد خرقت البنية 2 قيد المطابقة؛ إذ نلاحظ أنّ العامل الثّاني «جلس» لم يطابق

المعمول «أخواك»؛ إذ إنّ «جلس» يحمل السّمات التّالية: [+ مفرد، +مذكّر]، بينما «أخواك» فيحمل السّمات التّالية: [+ مثنّى، + مذكّر]. كما أنّ هذا الخيار يخرق قيد الرّبط؛ إذ تقدّم المضمر على المفسّر؛ ممّا سيؤدّي إلى استبعاد هذا الخيار.

وخرقت البنية 3 قيد القرب العامليّ؛ بسبب تحقّق المطابقة بين العامل الثّاني «جلسا»، والمعمول « أخواك»، كما خرقت قيد الرّبط؛ إذ ذُكر المضمر «ألف الاثنين في جلسا» قبل المفسّر «أخواك» في هذه البنية؛ وبالتّالي هذا سيؤدّي إلى استبعاد هذا الخيار من كونه خيارًا أمثل.

وخرقت البنية 4 قيد الرّبط؛ إذ ذُكر المضمر «ألف الاثنين في قاما» قبل المفسّر «أخواك» في هذه البنية، وكذلك خرقت قيد القرب العامليّ بسبب ظهور المطابقة الغنيّة بين العاملين والمعمول، ممّا سيؤدّي إلى استبعاد هذه البنية عن الاختيار الأمثل.

أمّا البنية 1؛ فقد حقّقت خرقًا واحدًا مقارنة بالبنى الأخرى؛ ممّا سيؤدّي إلى اعتبار هذه البنية هي الخيار الأمثل بين البنى السّابقة.

وعليه يمكننا وضع ترتيب للقيود أعلاه، تتمثّل فيما يلي:

(25) قيد المطابقة >> قيد القرب العامليّ>> قيد الرّبط.

وعندما نقابل أبنية من مثل:

(26) أخواك قاما وجلسا.

(27) قام أخواك وجلسا.

(28) قام وجلسا أخواك.

نلاحظ أنّ البنى أعلاه جميعها نحويّة، سنستعرض قائمة القيود الّتي تتحكّم بهذه البنى؛ لنرى كيف ستفاضل نظريّة الأمثليّة بين الخيارات السّابقة. وقائمة القيود هي التّالية:

- قيد المطابقة.
- قيد القرب العامليّ.
- قيد الرّبط.

الخيارات المتنافسة	قيد المطابقة	قيد القرب العامليّ	قيد الرّبط
1- أخواك قاما وجلسا		*!	
2- قام أخواك وجلسا	*!		
3- قام وجلسا أخواك		*!	*!

إنّ إرضاء البنية 1 لقيد المطابقة سينتج عنه خرق لقيد القرب العامليّ، كما توصّلنا إليه سابقًا. وإذا ما نظرنا في البنية 2 فإنّنا سنجد أنّ هذه البنية قد خرقت قيد المطابقة؛ فالعامل الأوّل [+ مفرد]، والمعمول [+ مثنّى]. وفي الآن ذاته هذه البنية أرضت كلًّا من قيد القرب العامليّ، وقيد الرّبط. أمّا البنية 3 فقد خرقت قيدي القرب العامليّ والرّبط، ومع ذلك فهي البنية الأقرب شكلًا لبنية التّنازع؛ فالبنية 1 كانت بالشّكل

التّالي: [مع + عا 1 + عا 2]، بينما البنية 2 فكانت بالشّكل: [عا 1+ مع + عا 2]، والبنية 3 هي الّتي حقّقت التّمثيل (8) الّذي وصلنا إليه في بداية الفصل. فلو راعينا النّاحية الشّكليّة، لقلنا أنّ البنية 3 هي الخيار الأمثل على الرّغم من خرقها لقيدين اثنين، ولو قارنّا بين البنيتين 2 & 1 سنرى أنّ كلًّا منهما سيخرق قيدًا واحدًا، فلا يوجد مجال هنا للمفاضلة بين هذين الخيارين من الزّاوية الّتي اقترحتها الأمثليّة، كيف إذن ستحلّ الأمثليّة مثل هذا الإشكال؟

نقترح بدورنا أنّ الحلّ سيكون من خارج ما اقترحته نظريّة الأمثليّة، وسيكون متمثّلًا بالعناية بالمقام، الّذي لم تولِه نظريّة الأمثليّة أيّ عناية، وهذا أحد المآخذ على النّظريّة، ففي بعض البنى لن يكون احترام القيود أو خرقها كافيًا للتّفاضل بين الخيارات، بل علينا أن نستعين بأنظمة خارجيّة، نفسّر بها المقصود من كلّ بنية. وبالعودة إلى البنى أعلاه، فلو كانت العناية بالمعمول هي المُراد، سيكون إذن الخيار الأمثل هو 1، ولو أنّ التّركيز سيكون على حدث قيام الأخوين، وتأجيل جلوسهما، لكان الخيار 2 هو الأمثل، أمّا البنية 3 فهي البنية المحقّقة لشكل التّنازع ظاهريًّا، لكنّها أبعد ما تكون عن الاستعمال اليوميّ لهذه البنية.

وإذا ما أردنا توسيع العيّنة بشكل أكبر، فإنّنا سنلاحظ الأمثلة التّالية:

(29) ضربتُ وضربني أخواك.

(30) ضربتُ وضربني أخويك.

(31) *ضربتهما وضربني أخواك.

(32) *ضربتُ وضربتْني أخواك.

إنّ البنيتن 29 & 30 تستوفيان مكوّنات الدّخل جميعها ممّا يرشّحهما لأن تكون إحداهما بنية الخرج الأمثل، سيتمّ التّنافس بينهما تبعًا لإرضائهما للقيود المتفاعلة. بينما البنى 31، 32 فهي بنى لاحنة ممّا سيؤدّي إلى استبعادها، لكنّنا سنعرضها جميعًا في الجدول لنرى سبب لحن كلّ واحدة منها على حدة.

يتحكّم في البنى السّابقة القيود التّالية:

- قيد المطابقة.
- قيد القرب العامليّ.
- قيد التّبعيّة؛ الّذي يحافظ على المداخل المعجميّة المعتمَدَة في الدّخل، ويمنع إقحام وحدات معجميّة إضافيّة أثناء الاشتقاق.
- قيد التّماثل؛ الّذي حدّده (Prince & Smolensky, 1997)، وينصّ على أنّ: السّماتَ الّتي يَختزلُ كلّ عنصر مصفوفةً معلومة منها يجب أن تكونَ قيمها مماثلة لنظائرها الّتي في أشباهها.

سنمثّل للبنى السّابقة مع قيودها في الجدول التّالي لإعادة النّظر في البنى أعلاه:

الخيارات المتنافسة	قيد المطابقة	قيد القرب العامليّ	قيد التّبعيّة	قيد التّماثل
1- ضربتُ وضربني أخواك	*!			
2- ضربتُ وضربني أخويك	*!	*!		
3- ضربتهما وضربني أخواك	*!		*!	
4- ضربتُ وضربتْني أخواك	*!			*

لقد خرقت البنية 2 قيدين اثنين هما: قيد المطابقة؛ إذ إنّ العاملين [+مفرد]، والمعمول [+ مثنّى]، وقيد القرب العامليّ إذ إنّ الشقّ الأوّل من البنية قد استكمل فاعله ومفعوله، وكأنّ التّقدير فيها يكون: [[ضربتُ أخويك] وضربني]]، بينما الشقّ الثّاني فلم يحصل العامل على معموله، ممّا يجعلنا نستبعد هذه البنية.

وأمّا عن البنية 3 فقد خرقت كلًّا من: قيد المطابقة؛ إذ إنّ العامل «ضربني» [+مفرد] والمعمول [+ مثنّى]، وقيد التّبعيّة، فإقحام مكوّن «الضّمير هما» غير مقبول تبعًا لهذا القيد، وهذا ما يجعلنا نستبعد هذه البنية أيضًا.

وأمّا البنية 4 فقد تضمّنت خرق قيدين اثنين؛ أوّلهما: قيد المطابقة؛ إذ إنّ العامل «ضربتني» يضمّ السّمات التّالية: [+ مؤنّث، +مفرد]، بينما المعمول فيضمّ السّمات التّالية: [+مذكّر، +مثنّى]، وهذا ما أفضى بدوره إلى خرق قيد التّماثل. ممّا يجعلنا نستبعد هذه البنية.

وبناءً على ما تقدّم، تكون البنية الّتي سيتمّ اختيارها كي تكون خيارًا أمثل هي البنية 1 الّتي خرقت أقلّ عدد ممكن من القيود، واحترمت التّنظيم الهرميّ للقيود المطبّقة على هذه البنية.

ويمكننا أن نضع التّراتبيّة التّالية للقيود السّابقة:

(33) قيد المطابقة>> قيد القرب العامليّ>> قيد التّبعيّة>> قيد التّماثل.

وقد خلص هذا الفصل إلى أنّ القيود المتحكّمة ببنية التّنازع هي التّالية:

- قيد التّقارب الدّلالي للعاملين المتنازعين.
- قيد القرب العامليّ؛ الّذي يتعطّل عند ظهور: قيد المطابقة.

ويتعطّل كذلك عند تعطّل قيد التّقارب الدّلالي للعاملين المتنازعين.

لنحصل على قيد البعد العامليّ: عند تعطّل قيد القرب العامليّ – بسبب ظهور المطابقة أو عدم وجود تقارب دلاليّ بين العاملين– يكون الأبعد هو الأَولى.

- قيد الرّبط.
- قيد التّبعيّة.
- قيد التّماثل.

وتتفاعل هذه القيود فيما بينها وفقًا للتّراتبيّة التّالية:

(35) قيد التّقارب الدّلالي للعاملين المتنازعين>> قيد المطابقة>> قيد القرب العامليّ>> قيد الرّبط>> قيد التّبعيّة>> قيد التّماثل.

خاتمة الفصل:

لقد خصّصنا هذا الفصل للحديث عن بنية التّنازع لما لهذه البنية من إشكالات شغلت النّحاة منذ القدم، وقد أنجزنا هذا العمل من خلال تعريفِنا بالتّنازع، وعرضِنا المقاربة النّحويّة لبنية التّنازع؛ الّتي تضمّنت الآراء والحجج البصريّة والكوفيّة المفسّرة لهذه البنية، ثمّ مرورِنا بعد ذلك إلى المقاربة الأمثليّة لبنية التّنازع؛ الّتي استعرضنا من خلالها التّفاضل بين الخيارات الممكنة لبنية التّنازع، واختيار البنية الأكثر إرضاءً للقيود الّتي تفضّلها اللّغة؛ ألا وهي: البنية المثلى. وتعرّضنا من خلال هذا الفصل إلى أنواع القيود الّتي تتفاعل في بنية التّنازع، ثمّ وضعنا تنظيمًا هرميًّا لهذه القيود حسبَ ما رأينا في الجانب الاختباريّ الّذي حلّلنا فيه بنية التّنازع وفقًا لنظريّة الأمثليّة.

الخاتمة

لقد تطلّع عملنا هذا إلى التّعريف بنظريّة الأمثليّة الّتي لم تحظَ – في البيئة العلميّة النّاطقة باللّغة العربيّة– بالأهميّة الّتي تتناسب مع مكانة هذه النّظريّة في اللّسانيّات الحديثة. وقد توصّلنا من خلال هذا العمل إلى نتيجة مفادها صلاحيّة المدوّنة العربيّة التّركيبيّة لتطبيق نظريّة الأمثليّة عليها، وكان ذلك من خلال اختبار النّظريّة على عيّنة اختباريّة متمثّلة في أبنية محرجة من النّحو العربيّ، شغلت النّحاة الأوائل منذ القدم، وقد كان العمل في جلّه للإجابة عن الأسئلة الّتي طرحناها في بداية العمل؛ والّتي سنذكّر بها هنا:

- ما هي طبيعة قيود نظريّة الأمثليّة؟ هل هي قيود كلّيّة؟ أم هي قيود للنّحو الخاصّ بكلّ لغة؟
- ما هو معيار الصّحّة واللّحن في نظريّة الأمثليّة؟ وهل للتّفاعل الهرميّ بين القيود دور في ذلك؟
- هل هناك تنظيم هرميّ ثابت للقيود؟ أم أنّ الأمر يتعلّق بتفاعل القيود الّذي سيقتضي تغيير في التّنظيم الهرميّ لها.
- بماذا تشترك الأنحاء في مختلف الألسن؟ وما الّذي تختلف به عن بعضها؟

تتبلور إجاباتنا عن الأسئلة السّابقة وغيرها في النّتائج التّالية:

- إنّ القيود الّتي وظّفناها في نظريّة الأمثليّة بتطبيقها على اللّغة العربيّة لم تكن قيودًا كلّيّة صرفة؛ بل كانت هذه القيود نتيجةً لتفاعل القيود الكلّيّة مع قيود تخصّ اشتغال اللّغة العربيّة.
- لقد تغيّر مفهوم الصّواب النّحويّ واللّحن في إطار نظريّة الأمثليّة؛ إذ أضحى الصّواب النّحويّ يعادل ترجيح الأبنية والخيارات المثلى بإطلاق، أمّا اللّحن فهو من شأن الخيارات الأخرى المرجوحة من جهة أنّها تمثّل خيارات غير مثلى.. فالنّحويّة وفقًا للأمثليّة تعني الإرضاء الأمثل لمقتضيات القيود المتعارضة.
- يتمّ ترتيب القيود النّحويّة تبعًا لأهمّيّة كلّ منها؛ أي إنّها غير مرتّبة بالتّساوي، وهذه القيود تتّسم بالتّفاعل والتّعارض، ويمكن خرقها في ظلّ ظروف معيّنة؛ أي إنّها لم تعد محفوظة كما كان مُفترضًا من قبل.
- تمكّنت نظريّة الأمثليّة من تقديم إجابة عن أسئلة النّظرية اللّسانيّة: فيمَ تشترك الأنحاء في الألسن المختلفة؟ وفيمَ يختلف بعضها عن بعض؟ تشترك الأنحاء في الألسن المختلفة بوجود قيود كلّيّة مرتّبة وفق تنظيم هرميّ، وتختلف في كيفيّة ترتيب قيود هذا التّنظيم؛ من الأمثلة على ذلك: تعدّ قيود الوفاء بأنواعها الثّلاثة (التّماثل والتّبعيّة والأقصويّة)، وقيد العامل الرّابط من القيود الكلّيّة الّتي تشترك بها جميع الألسن؛ لكن ترتيب هذه القيود وفقًا للتّنظيم الهرميّ لكلّ لسان قد يكون مختلفًا بين اللّسان والآخر.

- لقد كان النّحاة الأوائل على وعي كبير بمفهوم القيد، لكنّهم اكتفوا بتنزيله في إطار نحو العربيّة؛ ذاك أنّ النّحو الكلّيّ لم يكن مشغلهم.
- إنّ التّفاعل بين المبادئ والقيود التّراثيّة واللّسانيّة الحديثة قادنا إلى التّوصّل إلى قيود جديدة؛ من مثل: قيد البعد العامليّ.
- لقد تمكنّا من وضع تراتبيّة للقيود الخاصّة ببنيَتي الاشتغال والتّنازع، تتمثّل فيما يلي:

- القيود المتفاعلة في بنية الاشتغال:

قيد انتقاء المصدريّ للتّرتيب [ف فا مف]>> قيد أولويّة الرّفع على النّصب >> قيد العامل الرّابط >> قيد الرّتبة >> قيد ربط الضّمير>> قيود الوفاء (قيد التّماثل، قيد التّبعيّة، قيد الأقصويّة) >> قيد العامل المضمر>> قيد أولويّة النّصب على الرّفع.

- القيود المتفاعلة في بنية التّنازع:

قيد التّقارب الدّلالي للعاملين المتنازعين>> قيد المطابقة>> قيد القرب العامليّ>> قيد الرّبط>> قيد التّبعيّة>> قيد التّماثل.

- يمكن تلخيص جوهر هذه النّظريّة بحسب (Grimshaw,1997) فيما يلي: القيود كلّيّة، القيود قابلة للخرق، تتكوّن الأنحاء من ترتيب لهذه القيود.

ومن الأسئلة الّتي انفتح عليها هذا العمل:

- لماذا لم تولِ نظريّة الأمثليّة عناية بالمقام؟ ففي بعض البنى لن يكون احترام

القيود أو خرقها كافيًا للتّفاضل بين الخيارات، بل علينا أن نستعين بالمقام لنفسّر المقصود من كلّ بنية، وقد اقترحنا في القسم الاختباريّ من عملنا بنىً كانت جميعها نحويّة، وقد خرقت نفس العدد من القيود، فكيف سيمكن اختيار الخيار الأمثل من بينها؟

قائمة المصادر والمراجع

أ. المراجع باللّغة العربيّة:

- **ابن منظور، محمّد.** (2007). لسان العرب. تحقيق: عبد الله الكبير، محمّد حسب الله، هاشم الشّاذلي. د. ط. القاهرة: دار المعارف.

ابن هشام، عبد الله:

- (د.ت). أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك. تحقيق: يوسف البقاعي. د.ط. القاهرة: دار الفكر.

- (1984). شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب. تحقيق: عبد الغنيّ الدّقر. ج1. ط1. دمشق: الشّركة المتّحدة للتّوزيع.

- **ابن يعيش، أبو البقاء.** (2001). شرح المفصّل للزّمخشريّ. قدّم له ووضع حواشيه: إميل يعقوب. ط 1. بيروت: دار الكتب العلميّة.

- **ابن يوسف، راضية.** (2013). العمليّات الفونولوجيّة في اللّهجة المستغانميّة الجزائريّة وفق النّظريّة الأمثليّة. الجامعة الأردنيّة – رسالة ماجستير. ص 148 – 1.

- **اخدجو، فاطمة.** (2017). معالجة الأمثليّة للأفعال المعتلّة في اللّغة العربيّة. مركز دراسات الدّكتوراه في كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة في جامعة الحسن الثّاني. ع (3)، ص 19 – 9.

- **الأزهريّ، زين الدّين.** (2000). شرح التّصريح على التّوضيح. ط1. بيروت: دار الكتب العلميّة.

- **الأنباريّ، كمال الدّين.** (2003). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين: البصريّين والكوفيّين. ط1. بيروت: المكتبة العصريّة.

- **التّورابي، عبد الرّزّاق.** (2007). الإعلال في البحث اللّسانيّ المقارن: النّتائج والتّقييم. كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة سايس بفاس. ص 196 – 168.

- **الحاج صالح، عبد الرّحمن.** (2012). بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة. د.ط. الجزائر: المؤسّسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة.

- **الرّضيّ، الإستراباذيّ.** (2011). شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب. د.ط. الرّياض: جامعة محمّد بن سعود الإسلاميّة.

- **العايد، أحمد.، عمر، أحمد.، الجيلاني، يحيى.، عبده، داود.، طعمة، صالح.، مرعشلي، نديم.** (1989). المعجم العربيّ الأساسيّ للنّاطقين بالعربيّة ومتعلّميها. القاهرة: دار لاروس.

- **القحطانيّ، مفلح.** (2018). الاحتكاكيّة في الأصوات السّاكنة والاشتقاقات الفونولوجيّة في اللّهجة السبزواريّة الفارسيّة: الطّبقيّة أو التّوازي في النّظريّة التّفاضليّة. جامعة الملك سعود – كلّيّة الآداب. 30 (1)، ص 18 –1.

المكّيّ، سميّة:

– (2013). التّنوّع المقاييسيّ لنظريّة الرّبط التّوليديّة: تطبيقات على اللّغة العربيّة. ط1. منّوبة: المنشورات الجامعيّة بمنّوبة.

– (2013). الكفاية التّفسيريّة للنّحو العربيّ والنّحو التّوليديّ. ط 1. بيروت: دار الكتاب الجديد المتّحدة.

– (2019). اشتقاق الاستفهام في العربيّة. ط 1. تونس: مسكيلياني للنّشر والتّوزيع.

– **سيبويه، عمرو**. (1988). الكتاب. تحقيق: عبد السّلام هارون. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.

– **مراشدة، رائدة & عبابنة، يحيى**. (2016). نظريّة الأفضليّة النّحويّة في القراءات القرآنيّة ظاهرة الحذف نموذجًا: دراسة وصفيّة تحليليّة. مجلّة المنارة للبحوث والدّراسات. 22 (1)، 67 – 35.

ب. المراجع باللّغات الأجنبيّة:

Chomsky, N:

- (1957). Syntactic structure. London: Mouton.

- (1981). Lectures on government and binding, Dordrecht: Foris.

-(1995). The Minimalist Program. London: MIT Press, Cambridge MA.

- (2005). Three factors in language design. Linguistic Inquiry. 1 (36), 1- 22.

- **Gilbers, D & Hoop, H.** (1998). Conflicting constraints: An introduction to Optimality Theory. Lingua. 104, 1- 12.

- **Grimshaw, J.** (1997). Projection, Heads, and Optimality. The MIT Press. 28 (3), 373- 442.

- **Legendre, G.** (2001). An introduction to Optimality Theory in syntax. MIT Press, 1- 21.

- **Müller, G.** (2009). Optimality-Theoretic Syntax. University of Leipzig: Institute of Linguistics, 1 – 23.

- **Parker, G & Smith, J**. (1990). Optimality theory in evolutionary biology. Nature, 348, 27-33.

Prince, A & Smolensky, P:

-(1993). Optimality Theory: Constraint interaction in generative grammar. New Jersey: Blackwell publishing.

-(1997). Optimality: from neural networks to Universal Grammar. American Association for the Advancement of Science. 1604 – 1610.

- **Smolensky, P**:

- (1986). Information processing in dynamical systems: Foundations of harmony theory. In: D.E. Rumelhart, J. McClelland, and the PDP Research Group, Parallel distributed processing. Explorations in the microstructure of cognition. V (1): Foundations, Cambridge, MA: MIT Press.

- (1995). Reply: Constituent structure and explanation in an integrated connectionist/sym- bolic cognitive architecture. In: C.

MacDonald and G. MacDonald (eds.), Connectionism: Debates on psychological explanation. Oxford: Blackwell.

- **Van der Beek, L & Bouma, G.** (2004). The role of lexicon in optimality theoretic syntax. University of Canterbury, 60-80.

الملاحق

الملحق رقم (أ): ملحق المقابِلات:

المصطلح الإنجليزيّ	مقابله العربيّ	رقم الصّفحة
Architecture	الهندسة	22، 32.
Brain/mind	الذّهن/الدّماغ	16.
Candidates	الخيارات المتنافسة	15، 24، 49، 66، 71، 73، 86، 88، 91.
Connectionism	الشّبكات المتواصلة المتفاعلة	14، 22، 23.
Constrainer	المقيّد	15.
Constraint	القيد	ت، ث، ح، 2، 3، 5، 7، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 17، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 26، 27، 28، 29، 31، 32، 33، 34، 47، 49، 50، 52، 53، 54، 63، 65، 66، 68، 70، 72، 73، 74، 75، 77، 85، 86، 88، 89، 90، 92، 93، 94، 95، 96، 97.

Dependency constraint	قيد التّبعيّة	18، 49، 50، 61، 62، 74، 75، 90، 91، 92، 93، 96.
Evaluater	المقيّم	15، 16.
Faithfulness constraints	قيود الوفاء	17، 75، 95، 96.
Generator	المولّد	15، 63، 70، 85.
Grammaticality	نحويّ	12، 25، 27، 28، 30، 61، 82، 88، 95، 97.
Harmony maximization	بلوغ حدّ أقصى من التّناسق	14.
Identity constraint	قيد التّماثل	19،62، 68، 69، 70، 75، 90، 91، 92، 93، 96.
Input	الدّخل	15، 17، 18، 19، 24، 50، 61، 63، 64، 69، 71، 85، 90.

Language acquisition	اكتساب اللّغة	10، 13، 29.
Markedness constraints	قيود الموسوميّة	17، 50.
Maximality constraint	قيد الأقصويّة	17،18، 71، 72، 75، 96.
Neural computation	الحوسبة العصبيّة	16
Optimal candidate	الخيار الأمثل	ت، 16، 23، 24، 28، 31، 54، 70، 87، 89، 97.
Optimal derivation	الاشتقاق الأمثل	8 ،9
Optimal design	التّصميم الأمثل	9
Optimal output	الخرج الأمثل	17، 18، 19، 26، 27، 50، 64، 86، 90.
Optimality Theory	نظريّة الأمثليّة	ت، ث، 1، 2، 3، 4، 6، 7، 8، 10،11،12، 13، 14، 15، 16، 17، 19، 21،31، 32، 54، 62، 63، 65، 68، 75، 76، 77، 85، 88، 89، 94، 95، 96.

Optimization	الأمثَلة	16، 28، 31، 32
Output	الخرج	11، 15، 16، 17، 18، 19، 21، 24، 26، 27، 28، 49، 50، 63، 64، 69، 71، 85، 86.
Universal Grammar	النّحو الكلّيّ	ت، 1، 7 ،11، 23، 96.
Well– formedness constraints	قيود سلامة البناء	11، 15، 21، 31.

الملحق رقم (ب): ملحق المبادئ والقيود:

- قيود الموسوميّة (Markedness constraints): وهي القيود المسؤولة عن تقييم سلامة خروج المرشّح؛ إذ إنّها تمنع ظهور بعض صور الخرج. (ص 17، 50).
- قيود الوفاء (Faithfulness constraints): هي القيود التي بموجبها تُشتقّ بنية الخرج النّهائيّة من بنية الدّخل الأوّليّة (ص. 17، 75، 95، 96).

وقيود الوفاء هذه على أضرب ثلاثة:

- قيد الأقصويّة (Maximality) : وهذا لازمُه أنّ استهدافَ شيءٍ من قطع الدّخل بالحذف في مستوى الخرج ممنوع منعًا مطلقًا (ص17،18، 71، 72، 75، 96).
- قيد التّبعيّة (Dependency): ومقتضى هذا القيدُ أنّ الخرجَ يجبُ أن يكونَ تَبَعًا للدّخل باعتبار الدّخل مصدرًا للخرج، وهذا القيد مسؤول عن منع الإقحام؛ أي إنّه يضمن عدم ظهور عنصر جديد في بنية الخرج قد لا تكون مقترحة (ص. 18، 49، 50، 61، 62، 74، 75، 90، 91، 92، 93، 96).
- قيد التّماثل (Identity): وهو قيد على السّمات الّتي تدخل في تكوين العناصر والقطع وعلى القيمة التي تتّخذها إيجابًا (+) و سلبًا (−) وذلك في كلّ من مرحلتي المعالجة (مرحلة الدّخل ومرحلة الخرج) ، وينصّ هذا القيد على

مجموعة من المقتضيات منها: أنّ السّماتَ الّتي يَختزلُ كلّ عنصر مصفوفةً معلومة منها، يجب أن تكونَ قيمها مماثلة لنظائرها الّتي في أشباهها (ص. 19،62، 68، 69، 70، 75، 90، 91، 92، 93، 96).

- قيد العامل الرّابط (operator) في المخصّص: يجب أن تحتلّ العوامل الرّوابط موقع المخصّص (ص. 20،21، 25، 27، 73، 76، 74، 75، 95، 96).
- قيد إلزاميّة الرّؤوس في المركّبات: يجب أن يكون للإسقاط رأس (ص. 21، 22).
- قيد الرّتبة ينصّ على أنّ: كلّ مكوّن من مكوّنات الجملة يحتلّ موقعًا معيّنًا خاصًّا به في هذه الجملة (ص.11، 12، 24، 25، 26، 27، 30، 31، 68، 69، 70، 73، 74، 75، 96).
- قيد المطابقة ينصّ على: وجوب وجود قرائن لفظيّة بين بعض مكوّنات الجملة تعمل على زيادة متانة التّركيب وقوّته. وتكون المطابقة بالعدد والنّوع والشّخص والعلامة الإعرابيّة والتّعيين (ص. 24، 25، 26، 27، 86، 87، 88، 90، 91، 92، 93، 96).

– م. المتكلّم هو محدث المعاني الإعرابيّة في الأصل (ص. 35، 51).

– م. سلّميّة العوامل: الفعل هو الأصل في العمل الإعرابيّ، يليه الحرف، فالاسم المشتقّ (ص. 37، 52).

– م. انعقاد عا–مع: ينعقد العامل بمعموله ليؤسّسا البنية العامليّة (المكّيّ، 2013، 36) (ص. 36، 51).

والقيود على هذا المبدأ:

- أسبقيّة عا: مرتبة العامل قبل المعمول (ص. 39، 51).

– م.منع انعكاس ع: لا ينعكس العمل إلى الوراء (المكّيّ، 2013، 36) (ص. 39).

– م.الأثر الإعرابيّ: لا بدّ لكل عامل من أثر إعرابيّ (المكّيّ، 2013، 36) (ص.40، 51)

- والقيد عليه: لا أثر دون عامل (ص. 40).

– م. اختصاص الطّلب بـالتّرتيب [ف فا مف]: البنية الطّلبيّة تلتزم بالتّرتيب [ف فا مف] (ص. 41، 51).

– م. تلازم [ففا]: لا بدّ لكلّ فعل من فاعل(ص. 41، 51).

- قيد الفاعل المضمر: إذا لم يظهر الفاعل فإنّه يُقدّر (ص. 42، 51).
- قيد رتبة الفاعل: ينبغي أن يلي الفاعل الفعل (ص. 43، 51).

– م. رتبة فا ومف من ف: الفاعل والمفعول لاحقان للفعل (ص. 43، 51).

القيود الموضوعة على هذا المبدأ:

- وجوب تقديم الفاعل على مفعوله (ص. 44، 53).

- وجوب تأخير الفاعل عن مفعوله في حال وقوع الفاعل بعد أداة الحصر.(ص. 44، 52).

– م. وحدة العامل: لا يجتمع أكثر من عامل على معمول واحد (المكّيّ، 2013، 395) (ص. 45، 52، 80).

– م. الحاجز العاملي: يمنع الحاجز العامليّ تدخّل عامل سابق في المجال العاملي لذلك الحاجز (ص. 47، 49، 50، 52).

- قيد ما الكافّة: الّذي يعدّ قيدًا مبطلًا لعمل الحاجز العامليّ (ص. 49، 50، 52).
- قيد انتقاء التّرتيب [ففا مف]: يُرجّح النّصب على الرّفع في حالة الابتداء بالمصدريّ (ص. 59).
- قيد التّماثل بين المعطوفين: ينبغي عطف مركّبين متجانسين (ص. 62).
- قيد ربط الضّمير: الضّمير حرّ في مقولته العاملة (ص. 65، 66، 68، 70، 73، 74، 75، 96).
- قيد أولويّة الرّفع على النّصب: الرّفع راجح على النّصب (ص. 65، 66، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 96).
- قيد العامل المضمر: العامل يعمل في معموله حتّى وإن لم يكن ظاهرًا (ص. 65، 66، 75، 96).

- قيد القرب العامليّ: عند تنافس عاملين على معمول واحد فإنّ العامل الأقرب إلى المعمول هو الأولى بالعمل (ص. 46، 52، 81، 86، 88، 90، 91، 92، 93، 96).
- يتعطّل عمل قيد القرب العامليّ عند تعطّل قيد التّقارب الدّلاليّ للعاملين المتنازعين (ص. 82، 92).
- يتعطّل عمل قيد القرب العامليّ عند ظهور المطابقة الغنيّة (ص.46، 52، 84، 86، 92).
- قيد البعد العامليّ: عند تعطّل قيد القرب العامليّ –بسبب ظهور المطابقة أو عدم وجود تقارب دلاليّ بين العاملين– يكون الأبعد هو الأَولى (ص.46، 52، 84، 92، 96).

تفاعل القيود والتّراتبيّات الّتي استخلصناها في هذا العمل:

- القيود المتفاعلة في بنية الاشتغال:

قيد انتقاء المصدريّ للتّرتيب [ف فا مف]>> قيد أولويّة الرّفع على النّصب >> قيد العامل الرّابط >> قيد الرّتبة >> قيد ربط الضّمير>> قيود الوفاء (قيد التّماثل، قيد التّبعيّة، قيد الأقصويّة) >> قيد العامل المضمر>> قيد أولويّة النّصب على الرّفع.

- القيود المتفاعلة في بنية التّنازع:

قيد التّقارب الدّلالي للعاملين المتنازعين>> قيد المطابقة>> قيد القرب العامليّ>> قيد الرّبط>> قيد التّبعيّة>> قيد التّماثل.